مقدمة

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُهُ ونستعينهُ، ونستغفرهُ، ونعوذُ باللهِ من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ﷺ.

﴿يا أيها الّذين آمنوا اتّقوا الله حقّ تقاته ولا تموتنّ إلاّ وأنتم مسلمون﴾ (آل عمران: ١٠٢)، ﴿يا أيها النّاس اتقوا ربّكم الّذي خلقكم من نفس واحدةٍ وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتّقوا الله الّذي تساءلون به والأرحام إنّ الله كان عليكم رقيباً﴾ (النساء: ١)، ﴿يا أيها الّذين آمنوا اتّقوا الله وقولوا قولاً سديداً﴾ (الأحزاب: ٧٠).

أمَّا بعد: فإنَّ خيرَ الحَدِيث كتابُ الله وخيرَ الهدى هدى محمدٍ ﷺ، وشرّ الأمورِ محدثاتها وكلَّ بدعةٍ ضلالة.

إنَّ مِنْ أسبغ نعم الله على هذه الأمة حفظ دينها بحفظ كتابه العزيز، وسنة نبيه الكريم، قَالَ تعالى: ﴿إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون﴾ (الحجر: ٩) وهذا الوعدُ والضمانُ بحفظِ الذكر يشمل حفظ القرآن، وحفظ السنة النبوية – التي هي المفسرة للقرآن وهي الحكمة المنــــزلة كما قَالَ تعالى ﴿وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة﴾ (النساء: ١١٣)، –وقد ظهر مصداقُ ذلك مع طول المُدّة، وامتدادِ الأيام، وتوالي الشهور، وتعاقبِ السنين، وانتشارِ أهل الإسلامِ، واتساعِ رُقعتهِ، فقيض الله للقرآن من يحفظه ويحافظ عليه.

وأما السُّنَّةُ فإنَّ الله تعالى وَفَّق لها حُفَّاظاً عارفين، وجهابذةً عالمين، وصيارفةً ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المُبْطلين، وتأويل الجاهلين، فتفرغوا لها، وأفنوا أعمارهم في تحصيلها، وبيانها والاستنباط منها، وتمييزِ ضعيفها من صحيحها، فجزاهم اللهُ عَنْ الإسلامِ والمسلمينَ خيرَ الجزاءِ وأوفرَهَ.

ومن العلوم التي عُني بها نقادُ الحَدِيث وحفاظه علمُ رجالِ الحَدِيث الذي هو من أوسع علوم الحَدِيث لذا قَالَ علي بن المديني: ((التفقه في مُعاد[1] الحَدِيث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم))[2]، وهو الطريق إلى تنقية حَدِيث رسول الله ﷺ قَالَ عبدُ الرحمن بن أبي حاتم: ((فلمّا لم نجدْ سبيلاً إلى معرفةِ شيء مِنْ معاني كتابِ الله، ولا مِنْ سُنَنِ رسولِ الله ﷺ إلا مِنْ جهةِ النّقل والرواية؛ وَجَبَ أنْ نُمَيّز بينَ عُدولِ الناقلة مِنْ الرُّوَاة وثقاتهم وأهلِ الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهلِ الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة))[3].

ولذا نصّ نقادُ الحَدِيث وحفاظه على العناية بمعرفة الرجال قَالَ يحيى القطان: ((ينبغي في هذا الحَدِيث غير خصلة ينبغي لصاحب الحَدِيث أن يكون ثبت الأخذ، ويكون يفهم ما يقال له، ويبصر الرجال ثم يتعاهد ذلك))[4].

وَقَالَ أبو نُعيم الفضل بن دُكين: ((لا ينبغي أن يؤخذ الحَدِيث إلاّ عَنْ ثلاثة: حافظ له، أمين عليه، عارف بالرجال، ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره حتى يستقر له حفظه))[5].

ومن المباحث الهامة في علم الرجال معرفة الرُّوَاة الثِّقَات الَّذِينَ تَعَمَّدُوا وَقْفَ الْمَرْفُوعِ أو إِرْسَال الْمَوْصُولِ، أو ما يُعَبّر عَنْهُ بعضُ النّقاد "بقَصْرِ الأسانيد"، ويكتسبُ هذا المبحث أهميةً خاصة لعلاقته الوثيقة بعلم عِلَلِ

(١) من الإعادة وهي تكرار الحَدِيث.

(٢) المحدث الفاصل (٣٢٠)، جامع بيان العلم (٢/٢١١).

(٣) مقدمة الجرح والتعديل (ص٥).

(٤) الكفاية (١٦٥).

(٥) المرجع السابق.

الحَدِيث، وأثره في الحكم على الحَدِيث صحةً وضعفاً، ويزيدُ الْبَحْثَ أهميةً أني لم أقفْ عَلَى من أفرد هذه المسألة ببحثٍ أو تكلم عليها بتوسع.

مُشكلةُ الْبَحْث:

تتمثل مشكلة الْبَحْث في أنّ هناكَ رواة ثقات تعمّدوا وقفَ المرفوعِ، أوإرسالَ الموصولِ فمنْ هُمْ هؤلاء الرُّوَاة؟ وما الأسبابُ التي دعتهم لذلك؟ وما هي طرق معرفتهم؟ وما الفائدة من ذلكَ؟ وكيف تعامل النقاد والحفاظ مع رواياتهم؟ وما أشهر البلدان المعروفة بذلك؟.

أهدافُ الْبَحْث:

ويهدفُ الْبَحْث إلى:

١- جمعِ وتتبع الرُّوَاة الثِّقَات الَّذِينَ تَعَمَّدُوا وَقْفَ الْمَرْفُوعِ أو إِرْسَالَ الْمَوْصُولِ.

٢- بيانِ أثر وفائدة معرفة هؤلاء الرُّوَاة من خلال تطبيقات النقاد.

٣- بيانِ الأسباب التي دفعتهم لوَقْف الْمَرْفُوعِ وَإِرْسَال الْمَوْصُولِ.

٤- تنبيه المشتغلين بالحَدِيث إلى أهميةِ طَرْقِ مثلِ هذه الموضوعات النقدية الدقيقة، ومحاولة تلمس مناهج نقاد الحَدِيث في مثل هذه القضايا.

ولا شكّ أنّ إفرادَ مثل هذه المسائل بمؤلّف مُفْرد يُسهل عَلَى الباحثين مهمة النظر في هذه المسألة من جميع جوانبها، ويوضح أهميتها.

منهجُ الْبَحْث:

يعتمد الْبَحْث في مثل هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي لجميع كتب الرجال والعلل لجمع وتتبع الرُّوَاة الثِّقَات الذين تبين أنهم تَعَمَّدُوا وَقْفَ الْمَرْفُوعِ أو إِرْسَالَ الْمَوْصُولِ، ومِنْ ثَمَّ دراسة هؤلاء الرُّوَاة وأسباب وَقْفهم الْمَرْفُوع، وَإِرْسَالهم الْمَوْصُول، وأثر ذلك على مروياتهم.

حدود الْبَحْث:

من خلالِ ما تقدم يتبين أنّ الْبَحْث سيقتصر في تناوله على الرُّوَاة الثِّقَات الذين تبين أنهم تَعَمَّدُوا وَقْفَ الْمَرْفُوعِ أو إِرْسَال الْمَوْصُولِ، ويتلمس أسباب ذلك، وطريقة النقاد في التعامل مع أحاديثهم.

وبهذا يعلم أنّ الْبَحْث لن يتطرق إلى الرُّوَاة الضعفاء أو الرُّوَاة الثِّقَات الذين لم يتَعَمَّدُوا وَقْفَ الْمَرْفُوعِ، أو إِرْسَال الْمَوْصُولِ، إذْ إنّ سَبَبَ هذا الوقفَ والإرسالَ ناتجٌ عَنْ الوهم والخطأ الذي لم يسلم منه أحد، وأيضاً فإنَّ كُتب العلل والسؤالات والرجال قد وضحتْ هذا الجانب من أخطاء الرُّوَاة.

وكذلك لن يتطرقَ الْبَحْثُ إلى الدراسةِ التفصيلية للتطبيقات التي نصّ النقاد فيها على أنّ الرُّوَاة تَعَمَّدُوا وَقْفَ الْمَرْفُوعِ أو إِرْسَال الْمَوْصُولِ، فالدراسةُ التفصيليةُ مِنْ تخريجٍ، ودراسةِ إسنادٍ، وبيانِ علل موضوعٌ آخر.

خطة الْبَحْث:

ويتكون البحث مِنْ مُقدمةٍ وَفصلين وخَاتمةٍ وفهارس:

١- مقدمة –وهي هذه.

٢- الفصل الأوّل: مباحث في الرُّوَاة الثِّقَات الَّذِينَ تَعَمَّدُوا وَقْفَ الْمَرْفُوعِ أوإِرْسَال الْمَوْصُولِ، ويشتمل على:

المبحثُ الأوَّل: تعريف مصطلح الوصل والرفع والوقف والقصر.

المبحثُ الثاني: أقسام الرُّوَاة من حيثُ وَقْفهم الْمَرْفُوع، وَإِرْسَالهم الْمَوْصُول.

المبحثُ الثالث: أسبابُ وَقْف الثِّقَات للمَرْفُوع وَإِرْسَال الْمَوْصُول.

المبحثُ الرابع: الطرق الدالة على تَعَمّد وَقْف الثِّقَات للمَرْفُوع وَإِرْسَال الْمَوْصُول.

المبحثُ الخامس: مِنْ فَوائد معرفةِ هَؤلاءِ الرُّوَاة.

المبحثُ السادس: سرد الرُّوَاة المعروفين بوَقْف الْمَرْفُوعِ أو إِرْسَال الْمَوْصُولِ إجمالاً، والتنبيه على ملحوظات حولهم.

٣- الفصل الثاني: ذِكْرُ الرُّوَاة الثِّقَات الَّذِينَ تَعَمَّدُوا وَقْفَ الْمَرْفُوعِ أو إِرْسَالَ الْمَوْصُولِ، وفيه مباحث:

المبحثُ الأوَّل: محمَّد بن سيرين.

المبحثُ الثاني: نُعَيم بن عبدالله الْمُجْمِر.

المبحثُ الثالث: أيوبُ السَّخْتِيانِي.

المبحثُ الرابع: عَبدالله بنُ عَون.

المبحثُ الخامس: مِسْعَر بنُ كِدَام.

المبحثُ السادس: مُسْلِم بن أبِي مَرِيم.

المبحثُ السابع: شُعْبة بن الحجاج.

المبحثُ الثامن: محمد بن سليم أبو هلال الرَّاسبي.

المبحثُ التاسع: مالك بن أنس.

المبحثُ العاشر: حماد بن زيد.

المبحثُ الحادي عشر: سفيان بن عيينة.

٤- الخاتمة: وتتضمن أبرز النتائج والتوصيات.

٥- المصادر والمراجع.

٦- فهرس الموضوعات.

وأختم هذه المقدمة بمقولةٍ جميلةٍ قالها المعلميّ (ت ١٣٨٦هـ) عند ذكره لما يقاسيه المعنيون بتحقيق الكتب قَالَ: «إنّ أحدهم ليتعب نحو هذا التعب في

مواضع كثيرة جداً ولكنه في الغالب ينتهي إلى أحد أمرين: إمّا عدم الظفر بشيء فيكتفي بالسكوت أو بأن يقول (كذا) أو نحوها ولا يرى موجباً لذكر ما عاناه في الْبَحْث والتنقيب، وإمّا الظفر بنتيجة حاسمة فيقدمها للقراء لقمة سائغة ولا يهمه أن يشرح ما قاساه حتى حصل عليها والله المستعان))[1].

وأبلغُ منهم من يبحث في علم الرجال ودقائق العلل فربما راجع الباحثُ عشرات الكتب، ودرس عشرات الأسانيد للبحث عَنْ فائدةٍ معينةٍ، أو التحقق من مسألةٍ علميةٍ لو كُتبتْ خلاصتها لكانت في سطرين أو ربما سطر واحد!.

وأحياناً يبدأ الباحثُ بدراسةِ حياة راوٍ من مولده إلى وفاته لاستخلاص حكم دقيق لحاله.

وبعدُ فهذا ((جهدُ المقل والقدر الذي واتاه ﴿ومن قدر عليه رزقه فلينفق مّما آتاه الله﴾ (الطلاق: ٧)، وإليه سبحانه وتعالى السؤال أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم، مقتضيا لرضاه، وأن لا يجعل العلم حجة على كاتبه في دنياه وأخراه، وعلى الله قصد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل))[2].



(١) الإكمال (٣٣١/٦).

(٢) مقتبس من مقدمة العلائيّ لكتابه "نظم الفرائد لما تضمنه حَدِيث ذي اليدين من الفوائد" (ص٣٦).

الفَصْلُ الأوَّل:

مباحث في الرُّوَاة الثِّقَات الَّذِينَ تَعَمَّدُوا وَقْفَ الْمَرْفُوعِ أو إِرْسَال الْمَوْصُولِ

المبحثُ الأوَّل: تعريف مصطلح الوصل والرفع والوقف والقصر

تعريف الوصل والموصول والمتصل:

الوصلُ لغةً: مصدر للفعل وَصَلَ، وهو مصدر بمعنى المفعول أي: مَوْصُول، قَالَ ابنُ فارس (ت ٣٨٥هـ): «الواو، والصاد، واللام: أصلٌ واحدٌ يدلُ على ضم شيء إلى شيء حتى يعلقه»[١].

والمتصل، والموصول، والمُؤْتَصِل -كما هي لغة الشافعي- أسماء مترادفة، المراد بها اصطلاحاً: ما اتصل إسناده بسماع كل واحدٍ من رواته عمن فوقه، مرفوعاً كَانَ أو موقوفاً[٢].

تعريف الرفع والمرفوع:

الرَّفْعُ لغةً: مصدر للفعل رَفَعَ، وَهُوَ مصدر بمعنى المفعول، أي: مَرْفُوْع، قَالَ ابنُ فارس: «الراء والفاء والعين: أصلٌ واحدٌ يدلُ على خلاف الوضع، تقول: رفعت الشيء رفعاً وهو خلاف الخفض»[٣].

والمَرْفُوْع اصطلاحاً: هُوَ مَا أضيف إلى رَسُوْل الله ﷺ خاصَّة، متصلاً كَانَ

(١) معجم مقاييس اللغة (١١٥/٦)، مادة (وصل) .

(٢) علوم الحَدِيث لابن الصلاح (٤٠)، الاقتراح (٢١١)، المقنع (١١٣/١)، فتح المغيث (١٢٢/١).

(٣) معجم مقاييس اللغة (٤٢٣/٢)، مادة (رفع) .

أو منقطعاً، أو مرسلاً [1].

تعريف الوقف والموقوف:

الوقف لغة: مصدر للفعل وَقَفَ وهو مصدر بمعنى المفعول، أي مَوْقُوْف، قَالَ ابن فارس: ((الواو والقاف والفاء: أصلٌ واحدٌ يدلُ على تمكث في شيء)) [2].

والموقوف اصطلاحاً: هُوَ المروي عَنْ الصَّحَابَة ﷺ قولاً لهم أو فعلاً أو نحوه، متصلاً كَانَ أو منقطعاً، ويستعمل في غيرهم مقيداً، فيقال"وقفه فلان على عطاء" ونحوه، ويقابله المرفوع[3].

تعريف القصر لغة واصطلاحاً، والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

أرجع ابنُ فارس معنى مادة قصر إلى معنيين متقاربين فَقَالَ: ((قصر: القاف والصاد والراء أصلان صحيحان: أحدهما يدلُ على ألاَّ يبلغ الشيء مداه ونهايته، والآخر: على الحبس، والأصلان متقاربان، فالأوَّل القِصَر: خلاف الطول، ...والأصلُ الآخر –وقد قلنا: إنهما متقاربان– القَصْر: الحبس، يقال: قصرته إذا حبسته...)) [4].

وَقَالَ ابنُ منظور: ((و قَصَّرَ الشيءَ: جعله قَصِيراً..قَصَرْتُ الشيء على كذا إذا لم تجاوز به غيره...قَصَرَ الشيءَ يَقْصُره قَصْراً: حبسه؛ ومنه مَقْصُورة الجامع؛..يقال قَصَرَ الصلاةَ و أَقْصَرَها و قَصَّرَها، كل ذلك جائز، وَقَالَ ابن

(١) علوم الحَدِيث (٤١)، الاقتراح (٢١٠)، المقنع (١/١١٣)، فتح المغيث (١/١١٧).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٦/١٣٥)، مادة (وقف) .

(٣) التمهيد (١/٢٥)، علوم الحَدِيث (٤١)، الاقتراح (٢٠٩)، المقنع (١/١١٤)، فتح المغيث (١/١٢٣).

(٤) معجم مقاييس اللغة (٥/٩٦).

سيده: و قَصَرَ الصلاةَ، ومنها يَقْصُر قَصْراً وقَصَّرَ نَقَصَ[١].

واستعمال المحدثين لمادة قصر –ومشتقاتها– تدور حول المعنى المتقدم، فالقصر عندهم يرجع إلى أمرين[٢]:

١– وقف الحَدِيث على الصحابي أو التابعي، وهو هنا يقابل المرفوع إلى النبي ﷺ، وهذا يوافق المعنى اللغوي الأوَّل ألاَّ يبلغ الشيء مداه ونهايته.

٢– عدم وصل الحَدِيث بإسقاط راوٍ فهو يقابل هنا الوصل والموصول، وهذا يوافق المعنى اللغوي الثاني الحبس فعدم ذكر الراوي في الإسناد هو بمعنى الحبس.

فتبين مما تقدم العلاقة الوثيقة بين المعنى اللغوي لمادة (قصر) والمعنى الاصطلاحي عند المحدثين.

المبحث الثاني: أقسامُ الرُّوَاة مِنْ حيثُ وَقْفهم الْمَرْفُوع، وَإِرْسَالهم الْمَوْصُول

الرُّوَاة –من حيثُ وَقْفهم الْمَرْفُوع، وَإِرْسَالهم الْمَوْصُول – على قسمين:

١– الضعفاء–على تفاوت درجاتهم – فهذا القسم وقفهم للمرفوع، وقصرهم للإسناد ناتج عَنْ سوء حفظهم فهو من باب الوهم والخطأ.

٢– الثِّقَات وهم في هذا الباب على قسمين:

أ– ثقات يقفون المرفوع، ويرسلون الموصول من غير عَمْد فهذا من باب الوهم والخطأ الذي لم يسلم منه أحد، قَالَ أحمد بن حنبل: ((ما رأيتُ أحدا أقلَّ

(١) لسان العرب (٥/٩٥–١٠٤).

(٢) وسيأتي في المبحث الثاني –بعد هذا المبحث– أمثلة على هذين الاستعمالين عند المحدثين.

خطأ من يحيى بنِ سعيد، ولقد أخطأ في أحاديث، ومن يعرى من الخطأ والتصحيفِ!))[١]، وَقَالَ ابنُ معين: ((مَن لم يخطئ فهو كذاب))[٢]، وَقَالَ: ((لستُ أعجب ممن يحدّث فيخطئ إنما أعجب ممن يحدث فيصيب))[٣]، وَقَالَ الترمذيُّ: ((لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم))[٤].

ب- ثقات يقفون المرفوع، ويرسلون الموصول عمداً وقصداً لأسباب متعددة – وتقدم أنّ هؤلاء هم موضوعُ الْبَحْث ومقصده –، وهذه بعض أقوال النقاد الدالة على هذا النوع من الرُّوَاة:

١- قَالَ عبدُ الرحمن بنُ مهدي حدّثنا شُعْبة عَنْ السُّدي عَنْ مُرّة عَنْ عبدالله بن مسعود ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ (مريم: ٧١) قَالَ: يردونها ثم يصدرون بأعمالهم "، قَالَ عبدالرحمن قلتُ لشعبة: إن إسرائيل حدثني عَنْ السُّدي عَنْ مُرّة عَنْ عبد الله عَنْ النبي ﷺ، قَالَ شُعْبة: وقد سمعته من السُّدي مرفوعاً ولكني عمداً أدعه[٥].

٢- وَقَالَ الحميديُّ- بعد رواية حَدِيث " الربا في النسيئة" -: ((كَانَ سفيانُ- هو: ابن عُيينة- رُبما لم يرفعه، فقيل له في ذلك، فَقَالَ: أتقيه أحيانا لكراهية الصرف، فأما مرفوع فهو مرفوع))[٦].

٣- وَقَالَ المروذيّ سألته -يعني أحمد بن حنبل – عَنْ هشام بن حسان؟

---

(١) تاريخ أسماء الثقات (ص٢٥٩).

(٢) شرح علل الترمذي (١/٤٣٦).

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق (١/٤٣١).

(٥) سيأتي تخريجه في المبحث السابع عند الكلام على "شُعْبة بن الحجاج".

(٦) سيأتي تخريجه في المبحث الحادي عشر عند الكلام على "سفيان بن عيينة".

فَقَالَ: أيوبُ، وابنُ عون أحبّ إليّ، وحسّن أمرَ هشام، وَقَالَ: قد رَوى أحاديث رفعها أوقفوها، وقد كَانَ مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه[١].

٤- وَقَالَ ابنُ أبي حاتم: ((سألتُ أبي وأبا زرعة عَنْ حَدِيث رَوَاهُ يزيدُ بنُ زُرَيع وَخَالدُ الواسطيّ وَزُهَيرُ بنُ معاوية ويحيى بنُ أيوب وَأبو بكر بنُ عيّاش فَقَالوا كُلُّهم: عَنْ حُمَيد، عَنْ أنس قَالَ: عَادَ النبيُّ ﷺ رَجُلاً قَد جَهِدَ حَتى صَارَ مِثل الفرخ مِنْ شدةِ المرض، فَقَالَ: هل كنتَ تدعو الله بشيء، قَالَ: نعم، كنتُ أقولُ: اللهم ما كنتَ معاقبي به في الآخرة فعجله لي في الدنيا الحَدِيث، فَقَالا: الصحيحُ عَنْ حميد عَنْ ثابت عَنْ أنس، قلتُ: مَنْ رَوَى هَكَذا فَقَالا: خالدُ بنُ الحارث والأنصاريّ وغيرهما قلتُ: فهؤلاء أخطأوا؟ قالا: لا، ولكن قَصروا، وكان حميد كثيرًا ما يرسل))[٢].

٥- وَقَالَ الدارقطني: ((ومسعر كَانَ ربما قصر بالإسناد طلبا للتوقي وربما أسنده))[٣]، وَقَالَ: ((ابنُ سيرين من توقيه وتورعه تارةً يصرح بالرفع، وتارةً يومىء، وتارةً يتوقف على حَسبَ نشاطه في الحال))[٤]، وَقَالَ: ((رواه الليثُ بنُ سعد عَنْ يحيى عَنْ ابن المسيب عَنْ معاذ وخالفه مالك فرواه عَنْ يحيى عَنْ ابن المسيب قوله وقول الليث أصح ومن عادة مالك إرسال الأحاديث وإسقاط رجل))[٥].

---

(١) من كلام أبي عبد الله في علل الحَدِيث ومعرفة الرجال (ص٥٥)، وانظر: شرح علل الترمذي (٦٨٨/٢-٦٨٩).

(٢) العلل (١٩٣/٢ رقم٢٠٧١).

(٣) علل الدارقطني (٢٩٤/١١).

(٤) المرجع السابق (٢٥/١٠).

(٥) المرجع السابق (٦٣/٦).

المبحث الثالث: أسبابُ وَقْف الثِّقَات للمَرْفُوع وَإِرْسَال الْمَوْصُولِ

ذكر هذه الأسباب إجمالا السخاويُّ –في مبحث ما يلحق بالمرفوع كلفظة: يرفعه، وينميه ونحوهما–فقَالَ: «الحاملُ عَليهِ وَعَلَى العُدولِ عَنْ التصريحِ بالإضافةِ: إمّا الشك في الصّيغةِ التي سَمِعَ بها أهي: "قَالَ رسول الله" أو "نبي الله" أو نحو ذلكَ، كسَمِعتُ أو حَدِثني، وَهُو ممن لا يَرى الإبدال كما أفاد حاصله المنذريُّ، أو طَلَباً للتخفيفِ وإيثاراً للاختصار، أو للشك في ثبوته كما قالهما شيخنا[1]، أو وَرَعَاً حَيثُ عَلِمَ أنّ المؤدى بالمعنى»[2].

فتضمن كلام السخاويّ أربعة أسباب:

١- الشك: وذَكَرَ نوعينِ مِنْ الشك:

أ- الشك في الصّيغةِ التي سَمِعَ بها أهي: "قَالَ رسول الله" أو "نبي الله" أو نحو ذلكَ، كسَمِعتُ أو حَدِثني، وسيأتي في المبحث السادس أنّ مما يلاحظ على هؤلاء الرُّوَاة الشك أو كثرة الشك، وسأُبينُ هناك المراد بهذا الشك.

ب- الشك في ثبوت الخبر عَنْ النبي ﷺ، وعزاه لشيخه الحافظ ابن حجر، ونصّ كلامِ ابن حجر: «ويحتمل –أيضاً– أن يكون شك في ثبوت ذلك عَنْ النبي ﷺ، فلم يجزم بلفظ قَالَ رسول الله ﷺ كذا، بل كنى عنه تحرزاً» [3].

قلتُ: ومن أمثلة ذلك وقف شُعْبة لحديث السُّدي مع إقراره بأنه سمعه من السُّدي مرفوعاً[4] فسبب ذلك شكه في ضبط السدي للحديث مرفوعاً فأوقف

(١) يقصد الحافظ ابن حجر وذلك في النكت (٢/٥٣٧).

(٢) فتح المغيث (١/١٤٤).

(٣) النكت (٢/٥٣٧).

(٤) تقدم ص ١٠٦ من هذا البحث.

الحَدِيث تحرزاً.

وبقي نوعٌ من الشكّ لم يذكره السخاويُّ وهو:

ج- الشك في ثبوت الحكم عَنْ النبي ﷺ إمَّا لكونه منسوخاً أو له تأويل يخالف الظاهر المتبادر، مع الإقرار بأنّ الخبر ثابتٌ مرفوعاً.

ومن أمثلة ذلك وقف سفيان بن عيينة لحديث "الربا في النسيئة"، مع إقراره بأنه مرفوع[1]، لكنّه صرّح بأنَّ سببَ وقفهِ للحديثِ أحياناً كراهية الصرف فهو يشير للخلاف الكبير بين العلماء في توجيه حَدِيث أسامة هذا، فبعض العلماء ذهب إلى نسخه، وبعضهم إلى تأويله[2]، قَالَ النوويُّ: ((وقد أجمعَ المسلمون على ترك العمل بظاهر حَدِيث أسامة))[3].

٢- طلباً للتخفيف وإيثارا للاختصار:

قَالَ الدارقطنيُّ: ((ابنُ سيرين من توقيه وتورعه تارة يصرح بالرفع وتارة يومىء وتارة يتوقف على حسب نشاطه في الحال))[4]، وَقَالَ أيضاً: ((الحَدِيث في الأصل ثابت الرفع، لكن ابن سيرين كَانَ يقف كثيراً من حديثه تخفيفاً))[5].

وقال الرّشيدُ العطار: ((الحديثُ قد يكون عند الراوي له عَنْ جماعة من شيوخه، فيحدث به تارةً عَنْ بعضهم، وتارةً عَنْ جميعهم، وتارةَ يُبْهِمُ أسماءهم، وربما أرسله تارةً على حسب نشاطه وكسله))[6].

---

(١) تقدم ص ١٠٦ من هذا البحث.

(٢) شرح معاني الآثار (٦٥/٤)، شرح السنة (٥٦/٨)، الاعتبار للحازمي (٢٤٧).

(٣) شرح صحيح مسلم (٢٥/١١).

(٤) علل الدارقطني (٢٥/١٠).

(٥) المرجع السابق (١٢٨/٩).

(٦) غرر الفوائد (ص٢١٥).

وَقَالَ ابن حجر: ((ويحتمل أن يكون من صَنَعَ ذلك صنعه طلباً للتخفيف وإيثاراً للاختصار))[1].

٣- شدّة الورع:

قَالَ البغوي: ((كره قوم من الصحابة والتابعين إكثار الحَدِيث عَنْ النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خوفاً من الزيادة والنقصان، والغلط فيه، حتى إنَّ من التابعين من كَانَ يهاب رفع المرفوع فيوقفه على الصحابي، ويقول: الكذب عليه أهون من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ومنهم من يسند الحَدِيث حتى إذا بلغ به النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قَالَ: قَالَ، ولم يقل: رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ومنهم من يقول: رفعه، ومنهم من يقول: رواية، ومنهم من يقول: يبلغ به النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وكل ذلك هيبة للحديث عَنْ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وخوفاً من الوعيد))[2].

قلتُ: هذه الأسباب التي ذكرها السخاويّ، وتبين لي خَمْسَةُ أسبابٍ أخرى هي:

٤- أنْ يُعْرفَ عَنْ صحابيّ الحَدِيث تهيب الرفع أو قلته:

ومن أمثلة ذلك:

- قول حجاج بن محمد حدثنا شُعْبَة قَالَ: سمعت عقبة بن وسّاج عَنْ أبي الأحوص عَنْ عبد الله عَنْ النبي ﷺ أنّه قَالَ: «فضل صلاة الرجل في الجميع على صلاته وحده خمس وعشرون درجة».

---

(١) النكت (٢/٥٣٧).

(٢) شرح السنة (١/٢٥٥، ٢٥٦).

قَالَ حجاج: وَلَم يرفعه شُعْبة لي، وقد رَفَعَهُ لغيري، قَالَ: أنا أهابُ أنْ أرفَعَهُ لأنّ عبدَالله قَلَّما كَانَ يرفعُ إلى النبيّ ﷺ[١].

وهذا التهيب والقلة من لَدن صحابي الحَدِيث له أسباب من أبرزها: شدة الورع، والتحرز من الخطأ وتقدم بيان ذلك في كلام البغوي قريباً.

٥- معرفةُ المخاطبين وتلاميذ الراوي بطريقة شيخهم واشتهارها عندهم:

قَالَ الأعمشُ: ((قلتُ لإبراهيم: إذا حدثتني حديثاً فأسنده فَقَالَ: إذا قلت عَنْ عبد الله -يعني ابن مسعود- فاعلم أنه عَنْ غير واحد، وإذا سميتُ لك أحداً فهو الذي سميت))[٢].

وَقَالَ خالد الحذاء: ((سمعتُ محمد بن سيرين يقول: كلّ شيء حدثتكم عَنْ أبي هُرَيرة فهو عَنْ النبي ﷺ))[٣].

قَالَ أبو داود: ((كَانَ ابن سيرين يرسل وجلساؤه يعلمون أنه لم يسمع، سمع من ابن عمر حديثين، وأرسل عنه نحواً من ثلاثين حديثاً))[٤].

وَقَالَ خالدُ الحذّاء: ((كلُّ شيء رواه ابنُ سيرين عَنْ ابن عباس فهو عَنْ عكرمةَ، لقيه بالكوفة أيام المختار)) [٥]، ومعلوم أنّ خالد الحذّاء من تلاميذ ابن سيرين المقدمين.

وَقَالَ الهيثمُ بنُ عبيد حدثني أبي قَالَ: قَالَ رجلٌ للحسن: إنّك لتحدثنا قَالَ النبي، فلو كنتَ تسندُ لنا، قَالَ: والله ما كذبناك ولا كذبنا لقد غزوتُ إلى

(١) مسند أحمد بن حنبل (٤٣٧/١)، وانظر: اتحاف المهرة (٤١٧/١٠).

(٢) التمهيد (٣٨/١).

(٣) تاريخ دمشق (١٨٨/٥٣).

(٤) سؤالات الآجري عَنْ أبي داود (ص٥٥).

(٥) مسائل الإمام أحمد-رواية أبي داود- (ص٤٥٥).

خراسان غزوة معنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد ﷺ[1].

وَقَالَ الخطيبُ: قَرأتُ في أصلِ كِتَاب دَعْلج بنِ أحمد ثمّ أخبرني أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب البرقاني قَالَ: أخبرنا أبو الحسن بن صغيرة قَالَ: حدثنا دعلج قَالَ: حدثنا موسى بن هارون بحديث حماد بن زيد عَنْ أيوب عَنْ محمد عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ: قَالَ: الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه، قَالَ موسى: إذا قَالَ حمادُ بنُ زيد والبصريون قَالَ: قَالَ فهو مرفوع.

قلتُ للبرقاني: أحسب أنَّ موسى عَنى بهذا القول أحاديث ابن سيرين خاصة، فَقَالَ: كذا تحسب [2].

وَقَالَ ابنُ محرز سمعتُ يحيى بنَ معين يقولُ: قَالَ يحيى بنُ سعيد القطان: كلُّ حَدِيث سمعتُه مِنْ سفيان قَالَ: حدثني، وحدثنا إلا حديثين: سماك عَنْ عكرمة، ومغيرة عَنْ إبراهيم-ذكر يحيى بن معين الحديثين فنسيتهما-، وكل حَدِيث شُعْبة قَالَ: حدثني وأخبرني، وكل حَدِيث عبيد الله قَالَ: حدثني، وأخبرني، فإذا حدثتك عَنْ أحد منهم فلا تحتاج أن أقول لك: حدثني ولا أخبرني، ولا حدثنا ولا أخبرنا، فَقَالَ حبيشُ بنُ مبشر- يفسر ذلك بحضور ابن معين -: هذا بمنزلة رجل قَالَ: حدثنا يزيد بن هارون، قَالَ: حدثنا يحيى بن سعيد، فإذا قَالَ بعد ذلك: حدثنا يزيد بن هارون عَنْ يحيى بن سعيد لم يحتج أن يقول: حدثنا يزيد، قَالَ: حدثنا يحيى بن سعيد، وَقَالَ عبدالله بن رومي اليمامي- بحضرة يحيى بن معين -: هو أن يقول فيه قَالَ: حدثنا، قَالَ: حدثنا، إذا قَالَ فلان، عَنْ فلان كَانَ كله حدثنا[3].

---

(١) التاريخ الكبير (٤٥٢/٥)، شرح علل الترمذي (٥٣٨/١).

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص٤١٨).

(٣) معرفة الرجال لابن معين-رواية ابن محرز-(١٥٦/٢رقم٤٩٤).

٦- ورودُ الحَدِيث بروايتين:

قَالَ الخطيبُ البغداديّ: ((اختلافُ الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحَدِيث ضعفا لجواز أن يكون الصحابي يسند الحَدِيث مرة، ويرفعه إلى النبي ﷺ، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى، ولا يرفعه، فَحُفِظَ الحَدِيث عنه على الوجهين جميعاً، وقد كَانَ سفيان بن عيينة يفعل هذا كثيرا في حديثه فيرويه تارة مسنداً مرفوعاً، وقفه مرة أخرى قصدا واعتمادا))[1].

وكلام الخطيب هذا ليس قاعدةً مطردةً، بل قرينة يستفاد منها عند التساوي، ولذا رجح النقاد الوقف في بعض الاختلافات، وفي كتب العلل أمثلة كثيرة، وسيأتي بعضها.

٧- حال المذاكرة:

قَالَ ابنُ عبد البر: ((والإرسالُ قد تبعثُ عليه أمور لا تضيره مثل أنْ يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عَنْ المعزى إليه الخبر وصح عنده ووقر في نفسه فأرسله عَنْ ذلك المعزى إليه علما بصحة ما أرسله، ...أو تكون مذاكرة فربما ثقل معها الإسناد وخف الإرسال))[2].

وأنبه هنا أنَّ حال المذاكرة أخصّ من السبب المتقدم "طلبُ التخفيف وإيثار الاختصار"، فهذا ربما يكون في المذاكرة وغيرها فهو أعم.

٨- أن يكون الراوي الوَاقِف أو المُرسِـــــل غيرَ راضٍ عَنْ الراوي الرافع أو عمن أسقطه:

فمثال الوقف صنيع شُعْبة مع حديث السّديّ وقد تقدم قريباً، ويأتي في

(١) الكفاية (ص٤١٧).

(٢) التمهيد (١/١٧).

ترجمة شُعْبة أمثلةٌ أخرى. وأمّا الإرسال فمن ذلك صنيع الإمام مالك:

قال الدارقطني: ((أو تعمد[1] إسقاط عاصم بن عبيدالله؛ فإن له عادة بهذا؛ أن يُسقط اسم الضعيف عنده في الإسناد؛ مثل عكرمة ونحوه))[2].

وقد أشار إلى ذلكَ الشافعيُّ فَقَالَ–بعدَ نقلهِ قولاً لمالك–: ((وهو سيئ القول في عكرمة[3]، لا يَرى لأحدٍ أن يقبلَ حَدِيثه، ...وَالعَجَبُ له أنْ يقولَ في عكرمة ما يقولُ، ثم يحتاج إلى شيء من علمهِ يوافق قوله ويسميه مرةً، ويروي عنه ظناً، ويسكت عنه مرةً فيروي عَنْ ثور بن يزيد عَنْ ابن عباس في الرضاع وذبائح نصارى العرب وغيره، وَسَكَت عَنْ عكرمة، وإنما حدّث به ثور عَنْ عكرمة))[4].

وقَالَ ابنُ كثير –بعد ذكره قول الدارقطني: ((وقولهما أولى بالصواب من قول مالك))[5]، في ترجيح من وصل حديث: «إنَّ اللهَ لما خلق آدم مسح بيمينه ميامنه فأخرج منها ذرية طيبة...» على رواية مالك المرسلة–: ((الظاهر أن الإمام مالكا إنما أسقط ذكر نعيم بن ربيعة عمدا لما جهل حال نعيم ولم يعرفه فإنه غير معروف إلا في هذا الحديث ولذلك يسقط ذكر جماعة ممن لا يرتضيهم ولهذا يرسل كثيرا من المرفوعات ويقطع كثيرا من الموصولات))[6].

(١) يشير إلى الإمام مالك بن أنس.

(٢) علل الدارقطني (٢/٩).

(٣) يشير مالك.

(٤) الأم (٧/٢٤٤).

(٥) علل الدارقطني (٢/٢٢١).

(٦) تفسير ابن كثير (٢/٢٦٤).

المبحث الرابع: الطُرُقُ الدالةُ على تَعَمَّد وَقْف الثِّقَات للمَرْفُوع وَإِرْسَال الْمَوْصُول

يمكن معرفة الرُّوَاة الثِّقَات الَّذِينَ تَعَمَّدُوا وَقْف الْمَرْفُوعِ أو إِرْسَال الْمَوْصُولِ من خلالِ ثلاثةِ طُرُق:

١- الأقوال المنقولة عنهم، مِنْ ذلكَ: قولُ محمَّد بنِ سيرين: ((كلّ شيء حدثتكم عَنْ أبي هُرَيرة فهو عَنْ النبي ﷺ))[١].

وقول عبدِ الرحمن بنِ مهدي قلتُ لشعبة: إن إسرائيل حدثني عَنْ السدي عَنْ مرة عَنْ عبد الله عَنْ النبي ﷺ، قَالَ شُعْبة: وقد سمعته من السدي مرفوعاً ولكني عمداً أدعه[٢].

٢- نصّ الرُّوَاة والنقاد على ذلك، من ذلك: قول المروذيّ سألته –يعني أحمد بن حنبل – عَنْ هشام بن حسان؟ فَقَالَ: أيوبُ، وابنُ عون أحبّ إليّ، وحسّن أمرَ هشام، وَقَالَ: قد رَوى أحاديث رفعها أوقفوها، وقد كَانَ مذهبهم أنْ يقصروا بالحديث ويوقفوه[٣].

وقول هشام بن حسان، قَالَ سفيان بن عيينة: ((قالوا لهشام –يعني بن حسان– إنّ أيوب–هو السختياني– إنما ينتهي بهذا الحَدِيث إلى أبي هُرَيرة؟ فَقَالَ: إن أيوب لو استطاع أن لا يرفع حديثا لم يرفعه))[٤].

٣- سبر أحاديثهم وتتبعها والمقارنة بينها ودراستها بعمق وتوسع، وتأمل

(١) انظر: ص ١١١ من هذا البحث.

(٢) انظر: ص ١٠٦ من هذا البحث.

(٣) تقدم ص ١٠٧ من هذا البحث.

(٤) سنن النسائي (١/١٩٧).

تطبيقات أئمة الحَدِيث والعلل لرواياتهم، وما أحتفّ بها من قرائن، كأنْ يروي الراوي–الثقة المتقن– الحَدِيث تارةً موقوفاً وتارةً مرفوعاً، أو تارةً مرسلاً، وتارةً موصولاً، والنقاد يرجحون المرفوع أو المتصل فهذا علامة على أنه من هذا النوع من الرُّوَاة.

المبحثُ الخامس: مِنْ فَوائد معرفةِ هَؤلاءِ الرُّوَاة:

لا شكّ أنّ معرفةَ هذا النوع مِنْ الرُّوَاة له فائدةٌ كبيرةٌ، فمن ذلكَ:

١– معرفةُ قرينة من قرائن الجمع في باب علل الحَدِيث خاصة في الاختلاف في باب الرفع والوقف، وباب الوصل والإرسال، وهذان البابان من أكثر ما يقع فيهما الخلاف في علل الحَدِيث، فهذه القرينة لها أثرٌ كبيرٌ في هذا الباب.

٢– أنّ معرفة عادة هؤلاء نافعة في صحة فهم الرفع في أحاديث بعض الصحابة والتي بلفظ: نُهي ونحوها، كما سيأتي.

٣– معرفة مراتب الرُّوَاة ومكانتهم وإتقانهم.

٤– معرفة منهج من مناهج المحدثين في الرواية والأداء، في زمن من الأزمان، مما يعطي تصورا عَنْ طرائقهم.

٥– عدم توهيم وتخطئة المتقنين – أو الرُّوَاة عنهم – بسبب عدم فهم منهجهم في ذلك، وقد قَالَ ابنُ أبي حاتم لأبيه وأبي زرعة –عندما ذكر لهما رواية منقطعة–: ((قلتُ: فهؤلاء أخطأوا؟ قالا: لا، ولكن قَصروا))[1].

٦– أنّ هؤلاء الرُّوَاة من كبار الأئمة الذين تدور عليهم كثير من الأحاديث خاصة أحاديث البصريين.

(١) تقدم ص ١٠٧ من هذا البحث.

٧- بيانُ دقة أئمة العلل ونقاده في تطبيقاهم لأحاديث هذا النوع من الرُّوَاة عند نظرهم في علل الأحاديث كما هو مذكور في ثنايا الْبَحْث.

المبحث السادس: سرد الرُّوَاة المعروفين بوَقْف الْمَرْفُوعِ وَإِرْسَال الْمَوْصُولِ إجمالاً، والتنبيه على ملحوظات حولهم

والرُّوَاة الذين وقفتُ عليهم بعد التتبع هم:

١- محمد بن سيرين البصري (٣٣ -١١٠).

٢- نُعَيم بن عبدالله الْمُجْمر المدني (؟ -حدود ١٢٠).

٣- أيوب السَّخْتياني البصري (٦٦ -١٣١).

٤- عبدالله بن عون البصري (٦٦-١٥٠).

٥- مسعر بن كدام الكوفيّ (؟ -١٥٥).

٦- مُسْلِم بن أبي مَريم المدني- مات في ولاية المنصور-.

٧- شُعْبة بن الحجاج الواسطي ثم البصريّ (٨٢ -١٦٠)

٨- محمد بن سليم أبو هلال الرَّاسبي البصري (؟ -١٦٧).

٩- مالك بن أنس المدني (٩٣-١٧٩).

١٠- حماد بن زيد البصري (٩٨-١٧٩).

١١- سفيان بن عيينة الكوفي، نزيل مكة (١٠٧- ١٩٨).

وَمِنْ خِلالِ تأمل ودراسة هؤلاء الرواة نلحظُ أموراً:

الأوَّل: أنَّ كثيراً من الموصفين بالوقف والإرسال وصفوا بأنهم يشكون: قَالَ شُعْبة بن الحجاج: «كَانَ أيوب يَشك في عامةِ حديثه»[١]، وَقَالَ

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣/٢٢٤)

أيضا: ((شك أيوب ويونس وابن عون أحب إلي من يقين قوم كثير))[1].

وَقَالَ أبو زرعة الدمشقي: ((سمعتُ أبا نعيم يقول: كَانَ مسعر شكّاكا في حديثه، وليس يخطئ في شيء من حديثه إلا في حَدِيث واحد))[2].

وَقَالَ سفيانُ بن عيينة: ((قالوا للأعمش: إن مسعراً يشك في حديثه قَالَ: شك مسعر كيقين غيره))[3].

وَقَالَ الفضلُ بن الحسن: ((قيل لمسعر بن كدام: ما أكثر تشكك قَالَ: تلك محاماة على اليقين))[4].

وَقَالَ عبد الله بن أحمد بن حنبل: ((سمعتُ أبي يذكر يحيى بن يحيى النيسابوري فأثنى عليه خيراً، وَقَالَ: ما أخرجتْ خراسان بعد ابن المبارك مثل يحيى بن يحيى كنا نسميه يحيى الشكاك من كثرة ما كَانَ يشك في الحَدِيث))[5]

ولا بدَّ هنا من توضيح معنى الشك الذي وُصِفَ به هؤلاء الثِّقَات المتقنون، فالشك عند المحدثين نوعان:

١- شكٌّ ناتج عَنْ قلةِ الضبط -وهو متفاوتٌ تفاوتاً كبيراً.

٢- شكٌّ ناتج عَنْ مزيد الإتقان والورع وزيادة الاطمئنان على حَدِيث رسول الله ﷺ، فهذا الصنف من الرُّوَاة يريد أداء الحَدِيث بألفاظه كما سمعه تماماً:

- فيراعي التقديم والتأخير: من ذلك ما ورد في أثر ابن عباس قوله:

---

(١) تاريخ مدينة دمشق (٣١/٣٤٠).

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٤٧٢)، السير (٧/١٧٣).

(٣) حلية الأولياء (٧/٢١٢)، السير (٧/١٦٥).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٢/٣٢٩)، المحدث الفاصل (ص٥٥٢).

(٥) العلل ومعرفة الرجال (٣/٤٣٧)، الجرح والتعديل (٩/١٩٧).

((فليصم يوما مكانه أو قَالَ: مكانه يوما شك مسعر))[١]، وَقَالَ هشام بنُ حسان: ((كَانَ ابن سيرين إذا حدّث لم يقدّم ولم يؤخر، وكان الحسن إذا حدّث قدم وأخر))[٢]، وَقَالَ يزيد بن زريع: ((أنا لا أقدم ألفاً ولا واوا))[٣].

– ويراعي الكلمة : من ذلك ما ورد في صحيح ابن حبان من حَدِيث أبي هُرَيرة عَنْ النبي ﷺ قَالَ من قَالَ حين يأوي إلى فراشه: ((...غفر الله ذنوبه أو خطاياه شك مسعر))[٤]، وفي حَدِيث البراء يقول: «إنَّ لابن رسول الله ﷺ المتوفى لمرضعة في الجنة أو ظئرا شك مسعر»[٥].

وَقَالَ الحميديّ حدثنا سفيان قَالَ: حدثنا أيوب السختياني عَنْ محمد بن سيرين عَنْ أبي العجفاء السلمي قَالَ سمعت عمر بن الخطاب يقول: «ألا لا تغلوا صدق النساء...ولكن قولوا: كما قَالَ رسول الله ﷺ أو كما قَالَ محمد ﷺ: من قتل في سبيل الله فهو في الجنة».

قَالَ سفيان: كَانَ أيوبُ أبداً يشكُ فيهِ هَكَذا: أو، قَالَ سفيان: فإنْ كَانَ حمادُ بنُ زيد حدّث بهِ هَكَذا و إلا فلم يحفظ[٦].

– ويراعي ألفاظ التحمل بدقة فلا يكتفي مثلاً بتأدية أي صيغ تدل على السماع، بل لا بد من اللفظ الذي سمعه من شيخه: حدثنا، سمعت، أخبرنا،

(١) سنن البيهقي الكبرى (٤/ص٢٨١).

(٢) سنن الدارمي (١/١٠٥).

(٣) الجرح والتعديل (٩/٢٦٤).

(٤) صحيح ابن حبان -الإحسان ج١٢/ص٣٣٨رقم٥٥٢٨-.

(٥) الطبقات الكبرى (١/١٤١).

(٦) المسند (١/١٣رقم٢٣)، التاريخ الكبير ابن أبي خيثمة (١/٢٨٣).
يعني سفيان أنّ أيوب يروي حَدِيث عمر بلفظ: «قولوا كما قَالَ رسول الله ﷺ أو كما قَالَ محمد ﷺ» على الشك، فإن كَانَ حماد بن زيد رواه على الشك فقد أصاب لفظ أيوب.

ويراعي التفرقة بين "حدثنا" و"حدثني" قَالَ ابنُ عون: ((كَانَ ابنُ سيرين يقول تارةً حدثني أبو هُرَيرة وتارةً حدثنا فقلتُ له: كيف هذا يا أبا بكر؟ فَقَالَ: أكون وحدي فأقول: حدثني، وأكون مع غيري فأقول: حدثنا))[1].

–حتى اللحن يرويه كما سمعه، قَالَ أشعث: ((كنتُ أحفظ عَنْ الحسن وابن سيرين والشعبي؛ فأما الحسنُ والشعبي فكانا يأتيان بالمعنى، وأمّا ابنُ سيرين فكان يحكى صاحبه حتى يلحن كما يلحن))[2].

وفي الصحيحين أمثلةٌ كثيرةٌ لشك المتقنين –من نحو ما تقدم– يتعجب القارئ من دقتها وشدّة التحرز فيها.

فما سبق من الفروق والمعاني مما قد يتجوز فيه الثِّقَات في العادة ويذكرون ما يدل عليه ويكون بمعناه كما قَالَ محمد بن سيرين: ((كنتُ أسمعُ الحَدِيث من عشرة: المعنى واحد واللفظ مختلف))[3]، لكن هذا النوع من الرُّوَاة الثِّقَات المتقنين يتحرزون منه لذا تجد أنّ غالب هؤلاء الموصفين بالشك عندهم صالح بارع، وورع كبير، وتقى عظيمة وتحرز شديد حال الرواية[4].

ومن علامةِ هؤلاء المتقنين عند الشك نقصان الرواية قَالَ العلائيّ: ((الأمر السادس: أنْ ينظرَ إلى هذا الذي أرسلَ الحَدِيث فإنْ كَانَ إذا شرك غيره من الحفاظ في حَدِيث وافقه فيه ولم يخالفه دلّ ذلك على حفظه، وإن كَانَ يخالف غيره من الحفاظ فإن كانت المخالفة بالنقصان إما بنقصان شيء من متنه أو بنقصان رفعه أو بإرساله كَانَ في هذا دليل على حفظه وتحريه كما كَانَ يفعله

(١) فتح المغيث (٢/٤٤) وَقَالَ: ((أخرجه ابن أبي خيثمة)).

(٢) الكفاية (ص١٨٦).

(٣) المرجع السابق (ص٢٠٦).

(٤) وقد عقد الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٥٤٩) باباً قَالَ فيه: ((باب من كَانَ يتهيب الرواية ويتوقاها ويكثر التشكك)).

الإمام مالك رحمه الله كثيرا، قَالَ الشافعي رحمه الله: النّاس إذا شكوا في الحَدِيث ارتفعوا، ومالك إذا شك فيه انخفض. يشير إلى هذا المعنى))[١].

وَقَالَ الشافعيُّ–أثناء كلامه عَنْ المرسل المقبول–: ((ويكون إذا شَرِكَ أحداً من الحفّاظِ في حَدِيث لم يخالفه، فإنْ خالفه وُجد حديثُه أنقصَ كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه))[٢].

وَقَالَ ابنُ رَجَب: ((ورخص طائفةٌ في النقص في الحَدِيث للشك فيه دون الزيادة منهم مجاهد وابن سيرين، وروى أيضا عَنْ مالك أنه كَانَ يترك منه كل ما شك فيه))[٣].

وَقَالَ الذهبي –تعليقاً على قول ابن عدي أنَّ ثقات البغداديين "يرفعون الموقوف، ويصلون المرسل، ويزيدون في الإسناد"–: ((قلتُ: بئستْ الخصال هذه!، وبمثلها ينحط الثقة عَنْ رتبه الإحتجاج به، فلو وَقَفَ المُحَدّث المرفوعَ أو أرسلَ المتصل لَسَاغَ لَهُ كَمَا قِيلَ: أنقصْ مِنْ الحَدِيث ولا تزدْ فيه))[٤].

وإنما أطلتُ في بيان الشك لأني لم أر من حرّر الفرقَ بين نوعي الشك عند المحدثين، وخشيةً من عدم ملاحظة الفرق عند النظر في تراجم الرُّوَاة مما قد يوقع الباحث في لَبْسٍ، ولو أُطلق على شك المتقنين "الشك الاطمئناني"، أو"الشك التحرزي" لكان ذلك أدق.

الثاني: أنّ مدرسة القصر غلبت على الرُّوَاة البصريين فنصف الرُّوَاة المذكورين بصريون، ومن كَانَ من غير البصرة فله ارتباط بهؤلاء الرُّوَاة عَنْ

(١) جامع التحصيل (ص٤٤).

(٢) الرسالة (ص٤٦٣).

(٣) شرح علل الترمذي (١/٤٣٠).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٥١٣)

طَرِيق التلمذة فما هو السبب في ذلك؟

الذي يظهر لي أنّ سبب ذلك أمران:

١- تأثير محمد بن سيرين على المدرسة البصرية، ومن المعلوم أنّ محمد بن سيرين من أشهر علماء البصرة في زمانه، وكذلك من أشهر من يقصر الأسانيد، وتبعه عددٌ من كبار تلاميذه البصريين من أبرزهم أيوب السختياني، وعبدالله بن عون، وتلاميذهم البصريين كشعبة بن الحجاج، وحماد بن زيد، وتلاميذهم من غير البصريين كمالك بن أنس، وسفيان بن عيينة وغيرهم.

٢- أنَّ من المعلوم أنَّ الوقف والإرسال علامة الإتقان بالنسبة للرواة الثقات، وهو ما كَانَ عليه أهل البصرة؛ فإنّ المدرسة البصرية من حيثُ ضبط الحَدِيث والعناية به أقوى من بقية المدارس في العراق والشام ومصر، ومن أقوال النقاد في ذلك:

قَالَ أبو داود: ((سمعت أحمد يقول: ما رأيت قوما سود الرؤوس في هذا الشأن مثل أهل البصرة يعني الحَدِيث والألفاظ كأنهم تعلموه من شُعْبة))، وَقَالَ: ((سمعت أحمد يقول: أهل الكوفة ليس لحديثهم نور يذكرون الأخبار))، وَقَالَ: ((قَالَ سمعت أحمد قَالَ: قَالَ عبدالرحمن بن مهدي: قلت لابن المبارك: أهل الكوفة ليس يبصرون الحَدِيث، فَقَالَ: كيف؟ ثم لقيته بعد ذلك، فَقَالَ لي: وجدتُ الأمرَ عَلَى ما قلت، قَالَ أحمد: كانوا يسألونه عَنْ رأي حماد والزهري وأحاديث الصغار))[١].

وَقَالَ موسى بن هارون: ((أهل البصرة يكتبون لعشر سنين وأهل الكوفة لعشرين وأهل الشام لثلاثين))[٢].

---

(١) سؤالات أبي داود (٢٠٠-٢٠١).

(٢) المحدث الفاصل (ص١٨٧).

وَقَالَ محمد بن إدريس – وراق الحميدي –: ((قَالَ أهلُ المدينة: وَضَعنَا سبعينَ حَدِيثاً نُجَرّب بها أهلَ العراق، فَبَعَثنا إلى الكوفة والبصرة، فأهلُ البصرةِ ردّوها إلينا، ولم يقبلوها، وقالوا: هذه كلّها موضوعةٌ، وأهلُ الكوفة ردّوها إلينا، وقد وضعوا لكل حَدِيث أسانيد))(١).

وَقَالَ ابنُ عبد البر: ((وَقَالَ عبدُالرحمن بن مهديّ – وقد سئل أي الحَدِيث أصح؟ – قَالَ: حَدِيث أهل الحجاز، قيل له: ثم من؟ قَالَ: حَدِيث أهل البصرة، قيل ثم من؟ قَالَ: حَدِيث أهل الكوفة، قالوا: فالشام قَالَ: فنفض يده))(٢).

وأقوال النقاد في هذا كثيرة.

الثالث: أنّ الرُّوَاة الموصوفون بالقصر منهم الُمكثر من ذلك: كمحمد بن سيرين، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، ومحمد بن سليم، وسفيان بن عيينة، ومنهم المقل كبقية المذكورين، ومعرفة المكثر من المقل تُعرف من خلال أقوال النقاد أومن خلال الجمع والتتبع.

وهذا الأمر –الإكثار والإقلال– يجب مراعاته عند استخدام هذه القرينة في الروايات الُمعلة.

الرابع: أنّ هؤلاء الرُّوَاة –وإنْ كانوا قلة مِنْ حيثُ العدد بالنسبة لمجموع الرُّوَاة– إلاّ أنَّ أكثرهم من كبار أئمة الحديث الذين تدور عليهم كثير من الأحاديث، خاصة أحاديث البصريين، وهذا أمرٌ ينبغي التفطن له، فليست العبرة بعددهم بل بعدد ما رووا من الأحـــاديث، وكثرة دورانهم في الأسانيد والمرويات.

---

(١) الإرشاد (٤٢١/١)، وهذا الخبر لطيفٌ وعجيبٌ.

(٢) التمهيد (٨١/١).

الفصل الثاني:

ذِكْرُ الرُّوَاة الثِّقَات الَّذِينَ تَعَمَّدُوا وَقْفَ الْمَرْفُوعِ أو إِرْسَالَ الْمَوْصُولِ

وفيه مباحث:

المبحثُ الأوَّل : محمَّد بن سيرين (٣٣ –١١٠)

هو: محمَّد بنُ سيرين، أبو بكر بن أبي عمرة مولى الأنْصَاريّ البصريّ، روى عَنْ: أنس بن مالك، وعمران بن حصين، وأبي هُرَيرة وغيرهم، وعنه: أيوب السختياني، وعبدالله بن عون، وهشام بن حسان وغيرهم، روى له الجماعة[١].

متفقٌ على ثقته وجلالته وإتقانه، قَالَ الذهبيُّ: ((الإمامُ الرباني...كَانَ فقيهاً إماماً غزير العلم، ثقةً ثبتاً، علامة في التعبير، رأسا في الورع))[٢].

وله في العلمِ والحديثِ صفاتٌ ومزايا قلّمَا تجتمعُ لغيرِهِ، منها:

١- لا يروي إلاّ عَنْ ثقة، قَالَ ابنُ عبد البر: ((أجمع أهلُ العلم بالحديث أنَّ ابن سيرين أصحُ التابعين مراسل، وأنه كَانَ لا يروي ولا يأخذ إلا عَنْ ثقة، وأنّ مراسله صحاح كلها ليس كالحسن وعطاء في ذلك))[٣].

٢- لا يدلس، قَالَ علي بنُ المديني: ((كَانَ لا يُدلس))[٤].

٣- لا يرى الروايةَ بالمعنى، قَالَ ابنُ عون: ((أدركتُ ستةً: ثلاثة منهم

(١) تهذيب الكمال (٢٥/٣٤٤).

(٢) تذكرة الحفاظ (١/٧٨).

(٣) التمهيد (٨/٣٠١).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/٥٥).

يشددون في الحروف، وثلاثة يرخصون في المعاني، وكان أصحابُ الحروف: القاسم بن محمَّد ورجاء بن حيوة ومحمد بن سيرين، وكان أصحابُ المعاني: الحسن والشعبي والنخعي))[١]، وَقَالَ هشام بنُ حسّان: ((كَانَ ابنُ سيرين إذا حدّث لم يقدّم ولم يؤخر، وكان الحسن إذا حدّث قدّم وأخر))[٢].

٤- مِنْ أوائل التابعين نقداً للرواةِ، قَالَ ابنُ رَجَب: ((وابنُ سيرين –رضي الله عنه– هو أولُ من انتقد الرجالَ وميز الثقاتِ من غيرهم، وقد روى عنه من غير وجه أنّه قَالَ: إنَّ هذا العلمَ دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، وفي روايةٍ عنه أنه قَالَ: إنَّ هذا الحَدِيث دين فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه، قَالَ يعقوبُ بن شيبة قلتُ ليحيى بن معين: تعرفُ أحداً من التابعين كَانَ ينتقي الرجال كما كَانَ ابن سيرين ينتقيهم؟ فَقَالَ –برأسه–: أي لا، قَالَ يعقوبُ: وسمعتُ علي بنَ المديني يقولُ: كَانَ ممن ينظرُ في الحَدِيث ويفتشُ عَنْ الإسناد ولا نعرف أحدا أول منه محمَّد بن سيرين ثم كَانَ أيوب وابن عون ثم كَانَ شُعْبة ثم كَانَ يحيى بن سعيد وعبد الرحمن، قلتُ لعلي: فمالك بن أنس؟ فَقَالَ: أخبرني سفيان بن عيينة قَالَ: ما كَانَ أشد انتقاء مالك الرجال))[٣]. وَقَالَ الذهبيُّ: ((فأوّل من زكّى وجرّح عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي، وابن سيرين))[٤].

٥- لم يَكْتُب ولم يحدّث من كتابٍ، فهو شديد الحفظ لحديثه، قَالَ ابنُ

(١) الكفاية (ص١٨٦)، وانظر: العلل ومعرفة الرجال (٣٩١/٢)، تاريخ مدينة دمشق (١٨٠/٤٩).

(٢) سنن الدارمي (١٠٥/١).

(٣) شرح علل الترمذي (٣٥٥/١)، وانظر أمثلةً على نقده في مقدمة العقيلي لكتابه الضعفاء (٦/١-٨، ١٠، ١٢).

(٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (١٧٢).

عون: ((قَالَ محمَّد: ما كتبتُ شيئا قط))[1]، وَقَالَ ابنُ سيرين أيضاً: ((لو كنتُ متخذا كتابا لاتخذتُ رسائل النبي ﷺ))[2]، وَقَالَ يونس بن عبيد: ((كَانَ الحسن يَكْتُبُ ويُكْتِب، وكان ابن سيرين لا يَكْتُب ولا يُكْتِب))[3]، وَقَالَ أحمد ابنُ حنبل: ((لقد كَانَ مذهب محمَّد بن سيرين وأيوب وابن عون ألا يكتبوا))[4]، وَقَالَ عاصم الأحول: ((أتينا ابنَ سيرين بكتاب فَقَالَ: لا يبيت عندي))[5]، وكان يجيز كتابة الحَدِيث للحفظ ثم يمحى، قَالَ يحيى بنُ عتيق: ((عَنْ محمَّد بن سيرين أنه كَانَ لا يرى بكتاب الحَدِيث بأساً فإذا حفظه محاه))[6]، وأمّا القصة التي رواها يعقوبُ بن سفيان الفسوي عَنْ علي بنِ المديني أنه قَالَ: ((أتاني رجلٌ من ولد محمَّد بن سيرين بكتاب محمَّد بن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة...كَانَ كتاباً في رقٍّ عتيقٍ وكان عند يحيى بن سيرين، كَانَ محمَّد لا يرى أن يكون عنده كتاب..))[7] فإما أنْ تعلَّ بإبهام ولد محمَّد بن سيرين[8] – وهو الأقرب– أو يقال: إنّ هذا الكتاب كُتِبَ عَنْ محمَّد، وكان يحتفظ به أخوه يحيى والله أعلم.

فائدةٌ: قَالَ الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ): ((وإنما كره الكتابَ من كره من الصدر الأول لقرب العهد، وتقارب الإسناد، ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله، أو

---

(١) المحدث الفاصل (٣٨١).

(٢) سنن الدارمي (١/١٣١).

(٣) المرجع السابق.

(٤) علل الحَدِيث ومعرفة الرجال (١/٧١).

(٥) المرجع السابق (٢/١١٠).

(٦) المحدث الفاصل (٣٨٢)، تقييد العلم (٦٠).

(٧) المعرفة والتاريخ (٢/٥٤) ومن طريقه: الخطيب في الجامع (١/٢٧٢)، والسمعاني في أدب الإملاء (١٧٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/١٨٨).

(٨) ربما يكون بكار بن محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن سيرين البصري (ت٢٢٤هـ)، وهو ضعيف جداً –الكامل (٢/٤٥)، اللسان (٢/٤٤)–.

يرغب عَنْ تحفظه والعمل به فأما والوقت متباعد، والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والنقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون فإنّ تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى والدليل على وجوبه أقوى»[١].

٦- لا يفتي برأيهِ، وَقَالَ أشعثُ بنُ سوّار: «كَانَ ابنُ سيرين لا يقولُ برأيهِ إلا شيئاً سمعه»[٢].

ومحمَّدُ بن سيرين من الأئمة الذين ينبغي العناية بدراسة مناهجهم عموماً، والحديث خصوصا، فإنّ التقعيد والتأصيل بيّن في كلامهِ، وأثرهُ العلميّ والنقدي على تلاميذهِ ومَنْ بعدهم واضح، ولعل اللهَ أن ييسر لي تتبع ما نقل عنه في ذلك ودراسته، وبيان أثرهِ في الحَدِيث ونقد الرجال.

❖ الأقوال في وقف محمَّد بن سيرين للمرفوعات:

١- قولُ محمَّد بنِ سيرين نفسه:

-قَالَ يعقوبُ بنُ سفيان الفَسَويّ: حدثنا يحيى بنُ خلف[٣] قَالَ حدثنا بشر بن المفضل[٤]، عَنْ خالد الحذاء[٥] قَالَ: قَالَ محمَّد بن سيرين: كلُّ شيء حدثتُ عَنْ أبي هُرَيرة فهو مرفوع[٦].

(١) المحدث الفاصل (ص٣٨٦).

(٢) سنن الدارمي (١/٩٥).

(٣) هو: يحيى بن خلف الباهلي أبو سلمة البصريّ، صدوق، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين.التقريب (٥٨٩رقم٧٥٣٩).

(٤) هو: بِشْر بن المفضل الرقاشي -بقاف ومعجمة- أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت عابد، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة، رَوَى له الجماعة. التقريب (١٢٤رقم٧٠٣).

(٥) هو: خالد بن مهران الحذّاء -بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة- البصري، قَالَ الذهبيّ: (ثقةٌ إمام)، مات سنة إحدى وأربعين ومائة، رَوَى له الجماعة.الكاشف (١/٣٦٩)، التهذيب (٣/١٢٠-١٢٢).

(٦) المعرفة والتاريخ (٣/٢٢)، ومن طريقه الخطيب في الكفاية (٤١٨)، وابن عساكر في =

ورواه ابنُ عساكر من طَرِيق عباس الدوريّ عَنْ عبد الله بن محمَّد بن حميد قَالَ: حدثنا بشر بن المفضل عَنْ خالد الحذاء قَالَ: سمعتُ محمَّد بن سيرين يقول: كلّ شيء حدثتكم عَنْ أبي هُرَيرة فهو عَنْ ﷺ [1]. وإسنادهُ صحيح.

– وَقَالَ الطحاويّ: حدثنا إبراهيم بن أبي داود قَالَ: حدثنا إبراهيم بن عبد الله الهروي قَالَ: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم و يحيى بن عتيق عَنْ محمَّد بن سيرين أنه كَانَ إذا حدّث عَنْ أبي هُرَيرة فقيل له: عَنْ النبي ﷺ، فَقَالَ: كلُّ حَدِيث أبي هُرَيرة عَنْ النبي ﷺ [2].

تعقب ابنُ حجر هذه الرواية بقوله: ((هذا الحصر مردودٌ)) [3].

لكن مع ثبوت هذه الرواية فالأولى توجيهها توجيها مناسبا فيقال: لعل ابن سيرين أراد مجلساً معيناً أو أحاديث أبي هُرَيرة في بابٍ معين، فكَمْ مِن كلام جاء عَنْ المحدثين مطلقاً أو عاماً فتبين بعد التتبع والاستقراء الشديد أنّ له قصة معينة، أو حالة مخصوصة تقتضي هذا الكلام، قَالَ ابنُ رَجَب –متعقباً الخطيب البغدادي–: ((وذكر في الكفاية حكايةً عَنْ البخاريّ أنه سُئل عَنْ حَدِيث أبي إسحاق في النكاح بلا ولي قَالَ: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل ثقة، وهذه الحكاية إن صحت فإنما مراده الزيادة في هذا الحَدِيث، وإلا فمن تأمل كتاب تاريخ البخاري تبين له قطعاً أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة، وهكذا الدارقطني يذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة، ثم يرد في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات ويرجح الإرسال على الإسناد،

= تاريخ دمشق (٥٣/١٨٨).

(١) تاريخ دمشق (٥٣/١٨٨).

(٢) شرح معاني الآثار (١/٢٠)، مشكل الآثار (٧/٧٠).

(٣) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/٦٢).

فدل على أن مرادهم زيادة الثقة في مثل تلك المواضع الخاصة وهي إذا كَانَ الثقة مبرزاً في الحفظ»[١].

وهنا ينبه أنّ من الأسس المنهجية عند المحدثين مراعاة قرائن الأحوال المختلفة، وضم كلام الرواة والنقاد بعضه إلى بعض لفهمه الفهم السليم، دون توهيم أو تغليط أو تخطئة بدون دليل علمي بيّن، وانظر كلام عبد الله بن عون الآتي، والله أعلم.

– قَالَ أحمدُ بنُ حنبل حدثنا عبد الرزاق عَنْ معمر قَالَ: قَالَ رجلٌ لابن سيرين: رأيتُ في المنام حمامة التقمتْ لؤلؤة فَخَرَجَتْ مِنْها أعظم مما دَخَلَتْ ورأيتُ حمامةً أخرى التقمت لؤلؤة وخرجت منها أصغر مما دخلت ورأيت حمامة أخرى التقمت لؤلؤة فخرجت مثل ما دخلت سواء فَقَالَ ابنُ سيرين: أما الحمامة التي التقمت اللؤلؤة فخرجت أعظم مما دخلت فهو الحسن يسمع الحَدِيث فيجوده بمنطقه وأما التي خرجت أصغر مما دخلت فذاك محمَّد بن سيرين يسمع الحَدِيث فيشك فيه وينقص منه، وأما التي خرجت كما دخلت فذاك قتادة أحفظ الناس[٢].

وهذه القصة يظهر أنّ فيها انقطاعاً، فلم أر من نصَّ على سماع معمر بن راشد من ابن سيرين، وقد نصّ يحيى بن معين، وأبو حاتم على أنَّ معمراً لم يسمع من الحسن البصري ولم يره[٣]، والحسنُ البصري قرينٌ لابنِ سيرين وبلديه، وماتا في سنةٍ واحدة، والله أعلم.

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦٣٨).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٢/ص٣١٥)، الجرح والتعديل (٧/١٣٣)، شعب الإيمان (٤/١٩٣)، تاريخ مدينة دمشق (٥٣/٢٣١).

(٣) تحفة التحصيل (٣١١).

❖ أقوالُ الرواةِ والنقاد في بيان قصر ابن سيرين للأسانيد:

-أيوب السختياني (ت١٣١هـ):

قَالَ العقيليّ: حدثنا محمَّد[١]، قَالَ: حدثنا الحسن[٢] قَالَ: حدثنا حماد بنُ زيد: كَانَ هشام يرفعُ حَدِيث محمَّد عَنْ أبي هُرَيرة يقول فيها: قَالَ رسول الله ﷺ، فذكرتُ ذلك لأيوب، فَقَالَ: قل له إن محمداً لم يكن يرفعها فلا ترفعها، إنما كَانَ ينحو بها بالرفع فذكرتُ ذلك لهشام فترك الرفع[٣].

– عبد الله بن عون (ت١٥٠هـ):

قَالَ عبد الله بن عون: ((كَانَ محمَّد لا يرفع من حَدِيث أبي هُرَيرة إلا ثلاثة أحاديث أن النبي ﷺ صلى إحدى صلاتي العشي، وقام رجل فَقَالَ: يا رسول الله أيصلي أحدنا في الثوب الواحد؟ فَقَالَ: أوكلكم يجد ثوبين، وحديث افتخر الرجال والنساء أيهم أكثر في الجنة))[٤] قَالَ سليمان بن حرب –أحد رواة هذا الخبر–: ((وهذا لا يجيء إلا بالرفع)) قَالَ الذهبيُّ: ((قلت: قد أخرجا في الصحيح من المرفوعات لمحمد عَنْ أبي هُرَيرة عدة أحاديث وانفرد كل منهما بأحاديث))[٥].

وسيأتي بيان هذه الأحاديث المرفوعة في الفرع الأول في آخر هذا المبحث –إن شاء الله–، وبيان أن عددها الإجمالي يصل إلى أربعة وأربعين حديثاً مرفوعاً،

(١) هو: ابن إسماعيل الصائغ صدوق. التقريب (رقم٥٧٣٢).

(٢) هو: ابن علي الحلواني ثقة حافظ. التقريب (رقم١٢٦٢).

(٣) الضعفاء للعقيلي (٣٣٦/٤)، سير أعلام النبلاء (٣٥٩/٦).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢٢/٣)، الضعفاء للعقيلي (٣٣٦/٤)، تاريخ بغداد (٣٣٣/٥)، تاريخ مدينة دمشق (١٨٧/٣٥).

(٥) سير أعلام النبلاء (٣٥٩/٦).

وستة من هذه الأحاديث كلها من طَرِيق عبد الله بن عون، عَنْ محمَّد بن سيرين، عَنْ أبي هُرَيرة، عَنْ النبي ﷺ.

فكلام ابن عون المتقدم لا بدّ من تفسيره بما لا يتعارض مع النتائج العلمية الأخرى وهي ثبوت أن محمَّد بن سيرين رفع أكثر من العدد الذي ذكره ابن عون، بل إنّ المرفوعات التي من طَرِيق ابن عون نفسه تتجاوز هذا العدد!، فلعل ابن عون أراد بيان شدة توقي محمَّد بن سيرين للرفع، أو بيان أنّ هذا العدد رفعه في مجلس معين، أو أنّ ابنَ عون رفعها استناداً إلى كلام ابن سيرين: "كلُّ شيء حدثتُ عَنْ أبي هُرَيرة فهو مرفوع "، أو أنّ ابن سيرين يذكر صيغة محمولة على الرفع وإن لم تكن صريحة، والله أعلم.

– الطحاويّ (ت ٣٢١هـ):

قَالَ الطحاويُّ: ((فإنْ قَالَ قائلٌ فإنّ هشام بن حسان قد روى هذا الحَدِيث عَنْ محمَّد بن سيرين فلم يرفعه، وذكر في ذلك ما حدثنا أبو بكرة قَالَ: حدثنا وهب بن جرير قَالَ: حدثنا هشام بن حسان عَنْ محمَّد عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ: سؤر الهرة يهراق ويغسل الإناء مرة أو مرتين، قيل له: ليسَ في هذا ما يجب به فساد حَدِيث قرة لأن محمَّد بن سيرين قد كَانَ يفعل هذا في حَدِيث أبي هُرَيرة يوقفها عليه فإذا سئل عنها هل هي عَنْ النبي ﷺ رفعها))[1].

– الدّارقُطنيّ (ت٣٨٥هـ):

قَالَ: ((والمرفوع أشبه، وعادةُ ابنِ سيرين التوقف))[2]، وَقَالَ: ((ابنُ سيرين من توقيه وتورعه تارةً يصرح بالرفع، وتارةً يومىء، وتارة يتوقف على حسب

(١) شرح معاني الآثار (١/ ٢٠)، ونحوه في مشكل الآثار (٧/ ٧٠).

(٢) علل الدارقطني (٩/ ١٦٠).

نشاطه في الحال))[1]، وَقَالَ: ((فرفعه صحيح ومن وقفه فقد أصاب لأن ابن سيرين كَانَ يفعل مثل هذا يرفع مرة ويوقف أخرى))[2]، وَقَالَ: ((وقد عرفت عادة ابن سيرين أنه ربما توقف عَنْ رفع الحَدِيث توقياً))[3].

– ابنُ رَجَب (ت٧٩٥هـ):

قَالَ ابنُ رَجَب: ((قَالَ البرديجي: ابن علية أثبت من روى عَنْ أيوب، وَقَالَ بعضهم حماد بن زيد، قَالَ: ولم يختلفا إلا في حَدِيث أوقفه ابن علية ورفعه حماد وهو حَدِيث أيوب عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة عَنْ النبي: ليس أحد منكم ينجيه عمله قالوا: ولا أنت؟ قَالَ: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل انتهى، وليس وقف هذا الحَدِيث مما يضر فإن ابن سيرين كَانَ يقف الأحاديث كثيراً ولا يرفعها والناس كلهم يخالفونه ويرفعونها))[4].

– ابن حجر (ت٨٥٢ هـ):

قَالَ ابنُ حجر: ((ولكنَّ ابنَ سيرين كَانَ غالباً لا يصرحُ برفعِ كثير من حديثه))[5]، وَقَالَ أيضاً: ((الحَدِيث في الأصل ثابت الرفع، لكن ابن سيرين كَانَ يقف كثيرا من حديثه تخفيفاً))[6].

❖ أمثلةٌ من تطبيقات الأئمة لأحاديث ابنِ سيرين المقصورة:

يظهر جلياً من خلال الأمثلة الآتية أنّ معرفة عادة ابن سيرين في قصر الأسانيد

(١) المرجع السابق (١٠/٢٥).

(٢) المرجع السابق (١٠/٣٠).

(٣) المرجع السابق (١٠/٢٩، ٢٧).

(٤) شرح علل الترمذي (٢/٧٠٠).

(٥) فتح الباري (٦/٣٩١).

(٦) المرجع السابق (٩/١٢٨).

قرينة قوية في ترجيح الرفع بين الأسانيد المختلفة رفعاً ووقفاً، مع التنبه إلى أنّ كل حَدِيث وإسناد له نقد خاص قد لا يتأتى معه ترجيح الرفع لما يحتف به من قرائن.

– الإمام الدارقطني:

والأمثلة الآتية نماذج على تطبيقات الدارقطني لهذه القرينة، وتارةً يصرح الدارقطني بهذه القرينة عند الترجيح، وتارةً لا يصرح ولكن تفهم من خلال الترجيح.

١– قَالَ الدارقطني – عند كلامه على حَدِيث أبي هُرَيرة قَالَ رسول الله ﷺ: «قالت النار: يا رب مالي لا يدخلني إلا الجبارون والمتكبرون، وقالت الجنة: يارب مالي لا يدخلني إلا الفقراء والمساكين»الحَدِيث–: ((الحَدِيث معروفٌ برواية محمد بن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة، حدّث به عبدُالله بن عون، واختلف عنه:

فرواه خالد بن عبد الله ومعاذ بن معاذ عَنْ ابن عون عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة موقوفا.

ورواه محمد بن سواء عَنْ ابن عون وهشام مرفوعا.

ووقفه يزيد بن إبراهيم التستري عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة.

ورفعه عوف الأعرابي وأيوب ويونس بن عبيد وقتادة وأبو هلال الراسبي وعمران بن خالد الخزاعي وهشام بن حسان عَنْ محمد بن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة.

والمرفوع أشبه وعادة ابن سيرين التوقف))(١).

٢– وسئل عَنْ حَدِيث ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ رسول الله ﷺ: «لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة: عيسى بن مريم، ورجل من بني إسرائيل»الحَدِيث.

فَقَالَ: ((اختلفُ في رفعهِ: رواهُ جرير بنُ حازم وعمران بن خالد عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة مرفوعا، ورواه أيوب ويونس بن عبيد عَنْ ابن سيرين

(١) العلل (٩/١٥٩).

موقوفا، ورفعه صحيح وكان ابن عون [١] ربما وقف المرفوع»[٢].

٣- وسئل عَنْ حَدِيث ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة نهى رسول الله ﷺ عَنْ الاختصار في الصلاة. فَقَالَ: «يرويه هشام بن حسان، واختلف عنه فرواه زائدة بن قدامة وأبو جعفر الرازي ومحمد بن سلمة وعبد الوهاب الثقفي وجرير بن عبد الحميد وجعفر الأحمر وعلي بن عاصم عَنْ هشام عَنْ محمد عَنْ أبي هُرَيرة عَنْ النبي ﷺ إلا أن علي بن عاصم قَالَ فيه عَنْ خالد الحذاء وهشام ورفعه عنهما.

ورواه الثوري ويحيى القطان وحفص بن غياث وأسباط بن محمد ويزيد بن هارون وحماد بن زيد عَنْ هشام عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ: نهى ولم يصرحوا برفعه.

وكذلك رواه أيوب السختياني وأشعث بن عبد الملك إلا أنّ في حَدِيث أسباط عَنْ هشام نهينا وهذا كالصريح.

ورواه قتادة واختلف عنه فرواه أبو جعفر الرازي عَنْ قتادة عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة عَنْ النبي ﷺ، حدث به عصام بن سيف البحراني كذلك.

وخالفه مهران بن أبي عمر وخلف بن الوليد وأبو النضر رووه عَنْ أبي جعفر الرازي عَنْ هشام بن حسان وقد تقدم في موضعه عنهم.

ورواه سعيدُ بنُ أبي عروبة عَنْ قتادة مرسلا عَنْ ﷺ، بخلاف رواية عصام ابن سيف عَنْ أبي جعفر الرازي عَنْ قتادة.

---

(١) كذا وقع في المطبوع ولعله (ابن سيرين) لأنه لا يوجد ذكر لابن عون في السؤال، والذي وقفه أيوب ويونس بن عبيد كما في السؤال، وإن كَانَ ابن عون معروف بالقصر على مذهب شيخه ابن سيرين.

(٢) العلل (١٠/١٤).

ورواه عمران بن خالد عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة عَنْ النبي ﷺ.

وقد تقدم قولنا في أنَّ ابنَ سيرين من توقيهِ وتورعهِ تارةً يصرح بالرفع وتارةً يؤميء، وتارةً يتوقف على حسب نشاطه في الحال))[1]

٤- وسئل عَنْ حَدِيث ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ رسول الله ﷺ: «البهيمة عقلها جُبَار، والبئر جُبَار، والمعدن جُبَار، وفي الركاز الخمس».

فَقَالَ: ((يرويه أيوب وهشام وابن عون وقتادة وعبد الله بن بكر المزني وعوف ويونس بن عبيد وعمران بن خالد عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة.

رفعه حماد بن زيد عَنْ أيوب وهشام عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة.وتابعه عمران بن خالد وعوف الأعرابي ويونس بن عبيد من رواية حاتم ابن وردان عنه. ووقفه ابن علية والثقفي عَنْ أيوب، ورواه ابن علية أيضا عَنْ ابن عون وهشام موقوفا. وكذلك رواه يزيد بن هارون عَنْ ابن عون، وَقَالَ عبد الله بن بكر المزني عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة كَانَ يقال.

ورفعه صحيح لأن ابن سيرين كَانَ شديد التوقي [2] في رفع الحَدِيث.

وَقَالَ سعيد عَنْ قتادة عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ رسول الله ﷺ))[3].

٥- وسئل عَنْ حَدِيث ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ رسول الله ﷺ: «إذا أتيتم الصلاة فأتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا».

فَقَالَ: ((اختلف في رفعه عَنْ ابن سيرين فرواه يونس بن عبيد وهشام بن حسان عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة مرفوعا. قاله إسحاق بن شاهين وهو ابن

(١) العلل (١٠/٢٣-٢٥).

(٢) في المطبوع (العوا) ولا معنى له، وكأنه في المخطوط (القوى)، ولعل الأقرب ما أثبته.

(٣) العلل (١٠/٢٦-٢٧).

أبي عمران عَنْ هشيم عنهما وكذلك رواه علي بن عاصم عَنْ خالد الحذاء وهشام مرفوعا. ورواه حماد بن زيد عَنْ أيوب وهشام موقوفا.

وخالفه حماد بن سلمة واختلف عنه فرواه محمد بن مصعب القرقساني عَنْ حماد بن سلمة عَنْ أيوب عَنْ الأعرج عَنْ أبي هُرَيرة مرفوعا.

وخالفه أصحاب حماد بن سلمة رووه عَنْ حماد عَنْ أيوب عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة مرفوعاً أيضا.

ووقفه سلم بن أبي الذيال عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة.

ورفعه صحيح وقد عُرفت عادة ابنِ سيرين أنه ربما توقف عَنْ رفع الحَدِيث توقيا))[1].

٦- وسئل عَنْ حَدِيث ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ رسول الله ﷺ: «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة».

فَقَالَ: ((يرويه عبد الله بن عون واختلف عنه فرفعه إسحاق الأزرق عَنْ ابن عون وَقَالَ يزيد بن هارون: رفعه ابن عون مرة ووقفه أخرى.

ورواه بكار بن محمد بن عبد الله بن محمد بن سيرين عَنْ ابن عون موقوفا.

واختلف عَنْ هشام بن حسان فرفعه يزيد بن هارون وعبد الله بن داود وهشيم وعلي بن عاصم، ووقفه حماد بن زيد على هشام.

واختلف عَنْ أيوب فوقفه حماد بن زيد وعبد الوهاب عنه، ورفعه عبد الوارث عَنْ أيوب. ورفعه خالد الحذاء وعمران بن خالد عَنْ ابن سيرين.

فرفعه صحيح ومن وقفه فقد أصاب لأن ابن سيرين كَانَ يفعل مثل هذا يرفع مرة ويوقف أخرى))[2].

---

(١) العلل (١٠/٢٧-٢٩).

(٢) العلل (١٠/٢٩-٣٠).

٧- جميع الأمثلة السابقة صرّح فيها بالقرينة، وقد يرجح الرفع ولكن لا يصرح بالقرينة من ذلك قوله لَمَّا سئل عَنْ حَدِيث محمد بن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ رسول الله ﷺ: «إن إبراهيم عليه السلام لم يكذب إلا ثلاث كذبات» الحَدِيث.

فَقَالَ: ((يرويه قتادة وأيوب عَنْ ابن سيرين وأسنده قتادة وهو غريب عنه حدث به سعيد بن بشير عَنْ عمران القطان عَنْ قتادة مسندا واختلف عَنْ أيوب فرفعه جرير بن حازم من رواية بن وهب عَنْ جرير ووقفه حماد بن زيد ورفعه صحيح عَنْ أبي هُرَيرة))[1]

- الطحاويّ:

قَالَ الطحاويُّ: ((فإنْ قَالَ قائلٌ فإنّ هشام بن حسان قد روى هذا الحَدِيث عَنْ محمد بن سيرين فلم يرفعه، وذكر في ذلك ما حدثنا أبو بكرة قَالَ: حدثنا وهب بن جرير قَالَ: حدثنا هشام بن حسان عَنْ محمد عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ: سؤر الهرة يهراق ويغسل الإناء مرة أو مرتين، قيل له: ليسَ في هذا ما يجب به فساد حَدِيث قرة لأن محمد بن سيرين قد كَانَ يفعل هذا في حَدِيث أبي هُرَيرة يوقفها عليه فإذا سئل عنها هل هي عَنْ النبي ﷺ رفعها، والدليل على ذلك ما حدثنا إبراهيم بن أبي داود قَالَ: حدثنا إبراهيم بن عبد الله الهروي قَالَ: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عَنْ يحيى بن عتيق عَنْ محمد بن سيرين انه كَانَ إذا حدث عَنْ أبي هُرَيرة فقيل له: عَنْ النبي ﷺ؟ فَقَالَ: كل حَدِيث أبي هُرَيرة عَنْ النبي ﷺ، وإنما كَانَ يفعل ذلك لأن أبا هُرَيرة لم يكن يحدثهم إلا عَنْ النبي ﷺ، فأغناه ما

(١) العلل (٨/١٠٦-١٠٧).

وللمزيد من الأمثلة يراجع الأسئلة رقم (١٤٤١- ١٤٤٢-١٨٣٣-١٨٤١-١٨٤٩-١٨٥٣).

أعلمهم من ذلك في حَدِيث بن أبي داود أن يرفع كل حَدِيث يرويه لهم محمد عنه، فثبت بذلك اتصال حَدِيث أبي هُرَيرة هذا مع ثبت قرة وضبطه وإتقانه»[1].

-ابنُ رَجَب:

من ذلك قوله: «قَالَ البرديجي: ابن علية أثبت من روى عَنْ أيوب وَقَالَ بعضهم حماد بن زيد، قَالَ ولم يختلفا إلا في حَدِيث أوقفه ابن علية ورفعه حماد وهو حَدِيث أيوب عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة عَنْ النبي ﷺ: ليس أحد منكم ينجيه عمله قالوا: ولا أنت؟ قَالَ: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل انتهى، وليس وقف هذا الحَدِيث مما يضر فإن ابن سيرين كَانَ يقف الأحاديث كثيراً ولا يرفعها والناس كلهم يخالفونه ويرفعونها»[2].

وقوله: «وخرج الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حَدِيث ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة عَنْ النبي ﷺ قَالَ: "صلوا في مرابض الغنم، ولا تصلوا في أعطان الإبل"، وصححه الترمذي، وإسناده كلهم ثقات، إلاّ أنه اختلف على ابن سيرين في رفعه ووقفه، قَالَ الدارقطني: كانت عادةُ ابن سيرين أنه ربما توقف عَنْ رفع الحَدِيث توقيا»[3].

-ابن حجر:

قَالَ ابن حجر: «وقد أورده المصنف[4] من وجهين عَنْ أيوب وساقه على لفظ حماد بن زيد عَنْ أيوب ولم يقع التصريح برفعه في روايته، وقد رواه في

(١) شرح معاني الآثار (١/٢٠)، ونحوه في مشكل الآثار (٧/٧٠).

(٢) شرح علل الترمذي (٢ /٧٠٠).

(٣) فتح الباري (٣/٢١٩-٢٢٠).

(٤) يعني البخاريّ.

النكاح عَنْ سليمان بن حرب عَنْ حماد بن زيد فصرح برفعه لكن لم يسق لفظه ولـــم يقع رفعه هنا في رواية النسفي ولا كـــريمة وهو المعتمد في رواية حماد بن زيد وكذا رواه عبد الرزاق عَنْ معمر غير مـــرفوع والحديث في الأصل مرفوع كما في رواية جـــرير بن حـــازم وكما في رواية هشام بن حسان عَنْ ابن سيرين عند النسائي والبـــزار وابن حبان وكذا تقدم في البيوع من رواية الأعرج عَنْ أبي هُرَيرة مرفوعا، ولكنَّ ابنَ سيرين كَانَ غالباً لا يصرحُ برفعِ كثـــير من حديثه))[1].

وَقَالَ أيضاً: ((واختلف هنا الرواة فوقع في رواية كريمة والنسفي موقوفا أيضا ولغيرهما مرفوعا وقد أخرجه الإسماعيلي من طَرِيق سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه موقوفا وكذا ذكر أبو نعيم أنه وقع هنا للبخاريّ موقوفاً، وبذلك جزم الحميدي، وأظنه الصواب في رواية حماد عَنْ أيوب وأنَّ ذلكَ هو السر في إيراد رواية جرير بن حازم مع كونها نازلة ولكن الحَدِيث في الأصل ثابت الرفع، لكن ابن سيرين كَانَ يقف كثيرا من حديثه تخفيفاً))[2].

فروعٌ في مسألة وقف ابن سِيرين للمرفوعات:

– الفرع الأوَّل: أحاديث محمد بن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة في الصحيحين:

تقدم أنّ عبد الله بن عون قَالَ: ((كَانَ محمد لا يرفع من حَدِيث أبي هُرَيرة إلا ثلاثة أحاديث: أن النبي ﷺ صلى إحدى صلاتيّ العشي، وقام رجل فَقَالَ: يارسول الله أيصلي أحدنا في الثوب الواحد؟ فَقَالَ: أوكلكم يجد ثوبين، وحديث افتخر الرجال والنساء أيهم أكثر في الجنة))، فتعقبه الذهبيُّ بقوله: ((قلتُ: قد أخرجا في الصحيح من المرفوعات لمحمد عَنْ أبي هُرَيرة عدة أحاديث وانفرد كل

(١) فتح الباري (٣٩١/٦) قارن: عمدة القاري (٢٤٨/١٥).

(٢) المرجع السابق (١٢٨/٩).

منهما بأحاديث»[1]، وتقدم توجيه كلام ابن عون فيما سبق.

وقد تتبعتُ المرفوعات لمحمد عَنْ أبي هُرَيرة في الصحيحين وهي على أقسام ثلاثة:

١- ما اتفقوا على روايته عَنْ محمد بن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة عَنْ النبي ﷺ، وعددها خمسة عشر حديثاً وهي:

١- ما أخرجه البخاريّ[2] رقم (٣٥٨)، ومسلم[3] رقم (٥١٥) كلاهما من طَرِيق أيوب السختياني عَنْ محمد عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ: «قام رجلٌ إلى النبي ﷺ فسأله عَنْ الصلاةِ في الثوب الواحد فقَالَ: أو كلكم يجد ثوبين».

٢- البخاريّ رقم (٤٦٨) من طَرِيق عبد الله بن عون، و(٦٨٢) و(١١٧٠) و(٦٨٢٣) من طَرِيق أيوب السختياني، و(١١٧١) من طَرِيق سلمة بن علقمة، و(١١٧٢) و(٥٧٠٤) من طَرِيق يزيد بن إبراهيم، ومسلم رقم (٥٧٣) من طَرِيق أيوب جميعهم عَنْ محمد عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ: «صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي...قصة ذي اليدين».

٣- البخاريّ رقم (٦٠٣٧)من طَرِيق أيوب، و (٤٩٨٨) من طَرِيق سلمة بن علقمة، ومسلم رقم (٨٥٢) من طَرِيق أيوب، وعبد الله بن عون،، وسلمة بن علقمة عَنْ محمد بن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ: «قَالَ أبو القاسم ﷺ: في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم قائم يصلي فسأل الله خيرا إلا أعطاه».

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣٥٩/٦)

(٢) النسخة المعتمدة من صحيح البخاري هي: التي حققها د.مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، دار ابن كثير-بيروت-.

(٣) النسخة المعتمدة من صحيح مسلم هي: التي حققها محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث-بيروت-.

٤- البخاريّ رقم (١٨٣١) من طَرِيق هشام بن حسان، و(٦٢٩٢)من طَرِيق عوف بن أبي جميلة، ومسلم رقم (١١٥٥) من طَرِيق هشام بن حسان عَنْ محمد بن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة ﷺ عَنْ النبي ﷺ قَالَ: «إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه».

٥- البخاريّ رقم (٧٠٣١)، ومسلم رقم (١٦٥٤) من طَرِيق أيوب عَنْ محمد بن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة أن نبي الله سليمان عليه السلام كَانَ له ستون امرأة فَقَالَ لأطوفن...قَالَ نبي الله ﷺ: لو كَانَ سليمان استثنى لحملت كل امرأة منهن فولدت فارسا يقاتل في سبيل الله.

٦- البخاريّ رقم (٥٨٣٤)، ومسلم رقم (٢١٣٤) من طَرِيق أيوب عَنْ محمد بن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ أبو القاسم ﷺ: «سموا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي».

٧- البخاريّ رقم (٣٢٨٠) من طَرِيق أيوب، و(٣١٤٣) من طَرِيق عوف، ومسلم رقم (٢٢٤٥) من طَرِيق هشام وأيوب عَنْ محمد بن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة ﷺ قَالَ: «قَالَ النبي ﷺ: بينما كلب يطيف بركية كاد يقتله العطش إذ رأته بغي من بغايا بني إسرائيل فنزعت موقها فسقته فغفر لها به».

٨- البخاريّ رقم (٦٦١٤) من طَرِيق عوف، ومسلم رقم (٢٢٦٣) من طَرِيق أيوب كلاهما عَنْ محمد بن سيرين أنه سمع أبا هُرَيرة يقول قَالَ رسول الله ﷺ: «إذا اقترب الزمان لم تكد تكذب رؤيا المؤمن».

٩- البخاريّ رقم (٣١٧٩، ٤٧٩٦)، ومسلم رقم (٢٣٧١) كلاهما من طَرِيق أيوب عَنْ محمد بن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة أن رسول الله ﷺ قَالَ: «لم يكذب إبراهيم النبي عليه السلام قط إلا ثلاث..»الحَدِيث.

١٠- البخاريّ رقم (٣٣٢٣)، ومسلم رقم (٢٥١٥) كلاهما من

طَرِيق أيوب عَنْ محمد بن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة ﷺ عَنْ النبي ﷺ قَالَ: «أسلم سالمها الله وغفار غفر الله لها».

١١- البخاريّ رقم (٣٢٥٣)، ومسلم رقم (٢٥٥٠) كلاهما من طَرِيق جرير بن حازم عَنْ محمد بن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة عَنْ النبي ﷺ قَالَ: «لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة عيسى وكان في بني إسرائيل رجل يقال له جريج...» الحَدِيث.

١٢- البخاريّ رقم (٤٤٥٩) من طَرِيق مهدي بن ميمون، ومسلم رقم (٢٦٥٢) من طَرِيق هشام عَنْ محمد بن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة عَنْ رسول الله ﷺ قَالَ: «التقى آدم وموسى فَقَالَ موسى لآدم آنت الذي أشقيت الناس وأخرجتهم من الجنة قَالَ آدم أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته واصطفاك لنفسه وأنزل عليك التوراة قَالَ نعم قَالَ فوجدها كتب علي قبل أن يخلقني قَالَ نعم فحج آدم موسى».

١٣- البخاريّ رقم(٣٧٢٥)، ومسلم رقم (٢٧٩٣) كلاهما من طَرِيق قرة بن خالد عَنْ محمد عَنْ أبي هُرَيرة عَنْ النبي ﷺ قَالَ: «لو آمن بي عشرة من اليهود لآمن بي اليهود».

١٤- البخاريّ رقم (٣١٢٩)، ومسلم رقم (٢٩٩٧) من طَرِيق خالد الحذاء عَنْ محمد عَنْ أبي هُرَيرة ﷺ عَنْ النبي ﷺ قَالَ: «فقدت أمة من بني إسرائيل لا يدرى ما فعلت وإني لا أراها إلا الفار إذا وضع لها ألبان الإبل لم تشرب وإذا وضع لها ألبان الشاء شربت فحدثت كعبا فَقَالَ: أنت سمعتُ النبي ﷺ يقوله؟ قلتُ: نعم قَالَ لي مرارا فقلت: أفأقرأ التوراة!».

١٥- البخاريّ رقم (٤٥٦٨) من طَرِيق عوف، ومسلم رقم (٢٨٤٦) من طَرِيق أيوب عَنْ محمد عَنْ أبي هُرَيرة رفعه: «يقال لجهنم: هل امتلأت وتقول هل من مزيد فيضع الرب تبارك وتعالى قدمه عليها فتقول قط قط»، هذا لفظ

عوف، ولفظ أيوب: أن النبي ﷺ قَالَ: «احتجت الجنة والنار» ثم أحال مسلم على لفظ أبي الزناد وهو طويل وفيه الشاهد.

٢– ما تفرد به البخاريّ وعددها ثلاثة، وهي:

١– رقم (٤٧) من طَرِيق عوف عَنْ الحسن ومحمد عَنْ أبي هُرَيرة أن رسول الله ﷺ قَالَ: «من اتبع جنازة مسلم إيمانا واحتسابا..»الحَدِيث.

٢– رقم (٣٢٢٣) من طَرِيق عوف عَنْ الحسن ومحمد وخلاس عَنْ أبي هُرَيرة ﷺ قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «إنّ موسى كَانَ رجلا حييا ستيرا لا يرى من جلده شيء..»الحَدِيث.

٣– رقم (٦٥٩٧) من طَرِيق أيوب عَنْ محمد عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ: قَالَ النبي ﷺ: «أعطيت مفاتيح الكلم ونصرت بالرعب...»الحَدِيث.

٣– ما تفرد به مسلم وهي ستة وعشرون حديثاً، وهذه أرقامها[1]:

(٥٢– ١٣٠– ١٣٥– ٢٣٣– ٢٧٨– ٢٧٩– ٥٤٥– ٢٨٢– ٦٠٢– ٦٤٩– ٧٦٨– ١١٤٤– ١٤٠٨– ١٤٣١– ١٥١٩– ١٥٢٤– ١٩٩٣– ٢٢٢٣– ٢٢٤٦– ٢٢٤٧– ٢٢٦٦– ٢٦١٦– ٢٦٧٧– ٢٧٠٣– ٢٨١٦– ٢٨٣٤).

علماً أنّ هناك عدداً من الأحاديث المرفوعات لمحمد بن سيرين في الصحيحين عَنْ غير أبي هُرَيرة سواءً عَنْ الصحابة كأنس بن مالك، وأم عطية، وسلمان بن عامر، أو عَنْ كبار التابعين كعبيدة السلماني، وعبد الرحمن بن أبي بكرة، ويونس بن جبير وغيرهم وليس هذا موضع ذكرها.

– الفرع الثاني: إذا قَالَ ابن سيرين عَنْ الصحابي قَالَ: قَالَ –أي بتكرير قَالَ –هل يكون مرفوعا؟.

تقدم قول موسى بن هارون: «إذا قَالَ حماد بن زيد والبصريون قَالَ: قَالَ

(١) لم أذكرها خشية الإطالة.

فهو مرفوع))، قَالَ الخطيبُ: قلتُ للبرقاني: أحسب أن موسى عنى بهذا القول أحاديث ابن سيرين خاصة، فَقَالَ: كذا تحسب[1].

قَالَ ابن حجر–تعليقاً على حَدِيث أيوب عَنْ محمد عَنْ أبي هُرَيرة ﷺ قَالَ: قَالَ: أسلم وغفار...الحَدِيث–: ((قوله: «عَنْ أبي هُرَيرة ﷺ قَالَ: قَالَ: أسلم وغفار» كذا فيه بحذف فاعل قَالَ الثاني، وهو اصطلاح لمحمد بن سيرين إذا قَالَ عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ: قَالَ ولم يسم قائلاً، فالمراد به النبي ﷺ، وقد نبه على ذلك الخطيب وتبعه ابن الصلاح، وقد أخرج مسلمٌ هذا الحَدِيث عَنْ زهير بن حرب عَنْ ابن علية عَنْ أيوب، فَقَالَ فيه قَالَ رسول الله ﷺ كذا أخرجه أحمد من طَرِيق معمر عَنْ أيوب))[2].

وقد نظم ذلك العراقيُّ في ألفيته فَقَالَ:

وما رواه عَنْ أبي هُرَيرة   محمد، وعنه أهلُ البصرة.

وكرّر قَالَ بعد، فالخطيبُ   روى به الرفع وذا عجيب.

قَالَ السخاويّ –شارحاً البيتين–: ((الفرع السابع: ما رواه عَنْ أبي هُرَيرة..محمد بن سيرين و رواه عنه: أي ابن سيرين أهل البصرة –بفتح الموحدة على المشهور– وكرر أي ابن سيرين أو الراوي من البصريين عنه قَالَ بعد أي بعد أبي هُرَيرة بأن قَالَ بعده قَالَ: قَالَ بحذف فاعل قَالَ الثاني، مثاله: ما رواه الخطيب في الكفاية –ثم ذكر قول موسى بن هارون المتقدم قريباً– قَالَ الخطيب: ويحققه وساق من طَرِيق بشر بن الفضل عَنْ خالد قَالَ: قَالَ محمد بن سيرين: كل شيء حَدِيث عَنْ أبي هُرَيرة فهو مرفوع، ولذلك أمثلة كثيرة منها ما رواه البخاري في المناقب من صحيحه حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد به

---

(١) انظر: ص ١١٢ من هذا البحث.

(٢) فتح الباري (٦/٥٤٥).

إلى أبي هُرَيرة قَالَ: قَالَ أسلم وغفار وشيء من مزينة الحَدِيث، وروى غيره من حَدِيث عبد الوارث عَنْ أيوب عَنْ محمد عَنْ أبي هُرَيرة قَالَ: قَالَ: إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، و(إذا) أي الحكم بالرفع فيما يأتي عَنْ ابن سيرين بتكرير قَالَ خاصة (عجيب) لتصريحه بالتعميم في كل ما رواه عَنْ أبي هُرَيرة، بل لولا ثبوت هذا القول عنه لم يسغ الجزم بالرفع في ذلك إذ مجرد التكرير من ابن سيرين وغيره على الاحتمال، وإن كَانَ جانب الرفع أقوى»[(١)].

– الفرع الثالث: أنّ ترجيحَ الرفع عَنْ ابن سيرين عند الاختلاف ليس قاعدةً مطردةً، بل قرينة يستفاد منها عند التساوي ولذا رجح النقاد الوقف في بعض الاختلافات عَنْ ابن سيرين، من ذلك حَدِيث «غسل الإناء من ولوغ الهر» اختلف في رفعه ووقفه قَالَ الدارقطني: «اختلف فيه على ابن سيرين رواهُ قرةُ بنُ خالد واختلف عنه: فرواه أبو عاصم النبيل عَنْ قرة عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هُرَيرة مرفوعا إلى النبي ﷺ قَالَ: «والهر مرة أو مرتين»، وخالفه أبو عامر العقدي فرواه عَنْ قرة موقوفاً، وكذلك رواه مسلم بن إبراهيم عَنْ قرة، واختلف عَنْ أيوب السختياني فرواه معتمر عَنْ أيوب ورفعه فلم يصرح في الحَدِيث ذكر الهرة، وخالفه حمادُ بنُ زيد وابن عُلية ومعمر والثقفي رووه عَنْ أيوب موقوفاً، رواه النضرُ بنُ شميل عَنْ هشام، وشك في رفعه والصحيح قولُ من وقفه عَنْ أبي هُرَيرة في الهر خاصة»[(٢)].

وَقَالَ أبو بكر النيسابوريُّ الحافظُ: «كذا رواه أبو عاصم مرفوعا ورواه غيره عَنْ قرة ولوغ الكلب مرفوعا وولوغ الهر موقوفا»[(٣)].

---

(١) فتح المغيث (١/١٥٣-١٥٤).

(٢) العلل (٨/١١٦-١١٨).

(٣) سنن الدارقطني (١/٦٧).

وما أحسنَ قول فقيه المذهبين ابن دقيق العيد: ((وأمَّا أهلُ الحَدِيث فإنهم قد يروون الحَدِيث من رواية الثقات العدول ثم تقوم لهم علل فيه تمنعهم من الحكم بصحته كمخالفة جمع كثير له أو من هو أحفظ منه أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطه ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث ولهذا أقول إن من حكى عَنْ أهل الحَدِيث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو واقف ورافع أو ناقص وزائد أنَّ الحكم للزائد فلم نجد هذا في الإطلاق فإن ذلك ليس قانونا مطردا وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول وأقرب الناس إلى اطراد هذه القواعد بعض أهل الظاهر))[1].

– الفرع الرابع: غالبُ وقف محمد بن سيرين للمرفوعات عَنْ الصحابي الجليل أبي هُرَيرة وهذا بيّنٌ من الأقوال السابقة، ومن أسباب ذلك أنّ ابنَ سيرين من المكثرين عَنْ أبي هُرَيرة ومن المقدمين فيه قَالَ علي بنُ المديني: ((أصحابُ أبي هُرَيرة هؤلاء الستة: سعيد بن المسيب، وأبو سلمة، والأعرج، وأبو صالح، ومحمد بن سيرين، وطاووس))[2]، وَقَالَ عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعتُ أبي يقول: محمد بن سيرين في أبي هُرَيرة لا أقدّم عليه أحدا، قلتُ: فأبو صالح ذكوان؟ قَالَ: محمد بن سيرين –يعني فوقه–، وأبو صالح أكثر حديثا[3]، محمد لا أقدّم عليه أحدا))[4]، وجرتْ عادة عددٍ من الأئمةِ على وقفِ أو إرسال الحَدِيث عمن اشتهر بالرواية عنه اكتفاء بمعرفة تلاميذه والمخاطبين بطريقته واشتهارها عنه، وطلباً للتخفيف وإيثارا للاختصار.

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١ / ١٠٤).
(٢) تاريخ بغداد (٥/٣٣٣).
(٣) في موضع "أكبر منه"، وليس بينهما تعارض فأبو صالح أكبر سناً من محمد بن سيرين وأكثر حديثا منه عَنْ أبي هُرَيرة، ولكن من حيثُ الضبط والإتقان فابن سيرين يقدّم.
(٤) العلل ومعرفة الرجال (١/٣٥١، ٥٦٢).

– الفرع الخامس: أنّ رائد مدرسة القصر في البصرة محمد بن سيرين، وتبعه عددٌ من كبار تلاميذه، وتقدم الكلام على ذلك[١].

– الفرع السادس: أنّ معرفة عادة ابن سيرين نافعة في فهم الرفع في الأحاديث التي رويت عَنْ بعض الصحابة بلفظ: نُهي..ونحوها، من ذلك:

١. حَدِيث أيوب عَنْ محمد عَنْ أبي هُرَيرة ﷺ قَالَ: نهي عَنْ لبستين.. – البخاري رقم ٢١٤٥–

٢. حَدِيث هشام حدثنا محمد عَنْ أبي هُرَيرة رضي الله عنه قَالَ: نهي أن يصلي الرجل مختصرا–البخاري رقم ١٢٢٠.

وقد طبق هذا الدارقطني في كلامه على الحَدِيث " نهي أن يصلي الرجل مختصرا" وتقدم قريباً[٢].

المبحثُ الثاني: نُعَيم بن عبدالله المُجْمِر المدنيّ (؟–حدود ١٢٠)

هو: نعيمُ بنُ عبدالله المُجْمِر– بضم الميم وسكون الجيم وكسر الميم الثانية[٣] – مولى عمر بن الخطاب روى عَنْ: ابن عمر وأبي هريرة وأنس بن مالك وغيرهم، روى عنه: بكير بن عبد الله بن الأشج ومالك بن أنس وسعيد

(١) انظر: ص ١١٢ من هذا البحث.

(٢) وانظر: كلام ابن رجب على الحَدِيث في شرحه لصحيح البخاريّ (فتح الباري) (٣٦٩/٩).

(٣) الإكمال (١٧٥/٧)، قَالَ العيني: «المجمر: اسم فاعل من الإجمار على الأشهر، ويقال: المجمر – بتشديد الميم – من التجمير وهو التبخير سمى به نعيم وأبوه أيضا بذلك لأنهما كانا يبخران مسجد النبي ﷺ قَالَ النووي: المجمر صفة لعبد الله ويطلق على ابنه نعيم مجازا، وَقَالَ بعضهم: فيه نظر فقد جزم إبراهيم الحربي بأن نعيما كَانَ يباشر ذلك، قلت: كل منهما كَانَ يبخر المسجد نقل ذلك عَنْ جماعة فحينئذ إطلاق المجمر على كل منهما بطريق الحقيقة فلا يصح دعوى المجاز في نعيم»، عمدة القاري (٢٤٦/٢)، وانظر: فتح الباري (٢٣٥/١).

ابن أبي هلال وغيرهم، روى له الجماعة[(١)].

ثقةٌ، وثقه ابنُ معين، وأبو حـــاتم، وابنُ سعد، والنسائيُّ وغـــيرهُم، قَالَ ابنُ عبدالبر: ((ونعيم أحد ثقات أهل المدينة، وأحد خيـــار التابعين بها، قَالَ مـــالك: جَالسَ نعيمُ المجمر أبا هريرة عشرين سنـــة، ذَكَرَهُ الحلواني في كتاب المعرفة عَنْ سعيـــد بن أبي مـــريم عَنْ مـــالك))[(٢)]، وكـــذلك قَـــالَ يحيى بن معين[(٣)]، وَقَالَ الذهبيُّ: ((بقي على حدود العشرين ومائة))[(٤)].

❖ وقف نُعَيم بن عبدالله المُجْمر للمرفوعات:

قَالَ ابنُ عبد البر: ((لمالك عَنْ نُعَيم هذا في الموطأ ثلاثة أحاديث مسندة، ومن الموقوفات حديثان تتمة خمسة، وهي كلها عندنا صحاحٌ مسندةٌ، وكان نعيمٌ يوقف كثيراً من حَدِيث أبي هريرة مما يرفعه غيره من الثقات))[(٥)].

❖ مثالٌ من وقف نُعيم للمرفوعات:

– المثال الأوّل: قال الإمام مالك: عن نعيم بن عبد الله المجمر أنه سمع أبا هريرة يقولُ: «من توضأ فأحسن وضوءه ثم خرج عامدا إلى الصلاة فإنه في صلاة ما دام يعمد إلى الصلاة...»[(٦)].

قال الزرقاني: ((قال ابنُ عبد البر: قال مالك وغيره: كان نعيم يوقف كثيراً من أحاديث أبي هريرة، ومثلُ هذا الحديث لا يقال من جهة الرأي فهو مسند))[(٧)].

(١) تهذيب الكمال (٢٩/٤٨٧).

(٢) التمهيد (١٦/١٧٧).

(٣) تاريخ ابن معين –رواية الدوري–(٣/٢٤٩)، الجرح والتعديل (٨/٤٦٠).

(٤) تاريخ الإسلام (٥/٤٩٢).

(٥) التمهيد (١٦/١٧٧).

(٦) الموطأ (١/٣٣رقم٦٣).

(٧) شرح الزرقاني (١/١٠٧)، كذا قال الزرقاني، والذي في التمهيد وصف نعيم بالوقف من =

– المثال الثاني: قال الإمام مالك: عن نعيم بن عبد الله المجمر أنه سمع أبا هريرة يقولُ: «إذا صلى أحدكم ثم جلس في مصلاه لم تزل الملائكة تصلي عليه اللهم أغفر له...»[1].

المبحثُ الثالث: أيوبُ السَّخْتياني (٦٦ –١٣١)

هو: أيوب بن أبي تَمِيمَة كَيْسان السَّخْتياني، أبو بكر البصريّ، روى عَنْ: أبي قلابة عبدالله بن زيد الجرمي، وعمرو بن سلمة، ومحمد بن سيرين وغيرهم، وعنه: إسماعيل بن عُلية، وشعبة بن الحجاج، ومعمر بن رشد وغيرهم، روى له الجماعة[2].

متفقٌ على ثقته وجلالته وإتقانه، قَالَ ابنُ سعد: ((كَانَ أيوب ثقةً ثبتاً في الحَدِيث، جامعاً، عدلاً، ورعاً، كثير العلم، حجة))[3]، وَقَالَ أبو حاتم: ((ثقة لا يُسأل عَنْ مثله))[4]، وَقَالَ شعبة: ((كَانَ أيوب يشك في عامة حديثه))[5]، وَقَالَ أيضاً: ((شك أيوب ويونس وابن عَون أحبّ إلي من يقين قوم كثير))[6].

وتقدم قول سفيان بن عيينة –لمّا روى أثراً عَنْ عمر بن الخطاب –: ((كَانَ أيوب أبدا يشك فيه هكذا: أو))[7].

= كلام ابن عبد البر نفسه لا من كلام مالك كما تقدم.

(١) الموطأ (١٦١/١رقم٣٨٣)، وانظر كلام ابن عبد البر على الحديث: التمهيد (٢٠٦/١٦).

(٢) تهذيب الكمال (٣/٤٥٧–٤٦٤).

(٣) الطبقات (٧/٢٤٦–٢٥١).

(٤) الجرح (٢/٢٥٥–٢٥٦رقم٩١٥).

(٥) العلل ومعرفة الرجال (٣/٢٢٤)، وتقدم معنى الشك وبيان نوعيه.

(٦) تاريخ مدينة دمشق (٣١/٣٤٠).

(٧) انظر: ص ١١٩ من هذا البحث.

❖ الأقوال في وقف وقصر أيوب السَّخْتياني للمرفوعات:

– قولُ هشام بن حسان (ت ١٤٨هـ):

قَالَ سفيانُ بنُ عيينة: ((قالوا لهشام – يعني بن حسان – إنّ أيوب إنما ينتهي بهذا الحَدِيث إلى أبي هريرة؟ فَقَالَ: إن أيوب لو استطاع أن لا يرفع حديثا لـــم يرفعه))[١].

– قول أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ):

قَالَ: ((أيوب كَانَ رَبما أمسكَ عَنْ الرفع))[٢].

– قول أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ):

قَالَ المروذيّ سألته –يعني أحمد بن حنبل – عَنْ هشام بن حسان؟ فَقَالَ: أيوبُ، وابنُ عَون أحبّ إليّ، وحسّن أمرَ هشام، وَقَالَ: قد رَوى أحاديث رفعها أوقفوها، وقد كَانَ مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه[٣].

❖ أمثلةٌ من وقف أيوب للمرفوعات:

– المثال الأوَّل: قَالَ النسائيُّ: أخبرنا قتيبة قَالَ حدثنا سفيان عَنْ أيوب عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هريرة قَالَ: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه»، قَالَ سفيان: قالوا لهشام –يعني ابن حسّان– إنّ أيوب إنما ينتهي بهذا الحَدِيث إلى أبي هريرة، فَقَالَ: إنَّ أيوب لو استطاع أن لا يرفع حديثا لم يرفعه[٤].

---

(١) سنن النسائي (١/١٩٧).

(٢) الطهور (٢٦٧).

(٣) من كلام أبي عبد الله في علل الحَدِيث ومعرفة الرجال (٥٥)، وانظر: شرح علل الترمذي (٢/٦٨٨-٦٨٩).

(٤) سنن النسائي (١/١٩٧) كتاب الغسل والتيمم، والبيهقي في السنن الكبرى (١/٢٣٩) =

قَالَ السندي: ((لو استطاع أن لا يرفع حديثا لم يرفعه تعظيما للنسبة إلى النبي ﷺ وخوفا من أن يقع منه فيها خطأ فيقع في الكذب عليه والله تعالى أعلم ومقصود هشام أن وقف أيوب لا يضر في الرفع إذا ثبت الرفع بطريق آخر على وجهه))[(١)].

وقد روى الحَدِيث مرفوعاً هشام بن حسان فَقَالَ عَنْ محمد بن سيرين عَنْ أبي هريرة قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ أو يغتسل منه»[(٢)]، وتابعه على رفعه عوف الأعرابي [(٣)]، ويحيى بن عتيق[(٤)]، والحديث فيه اختلاف واسع عَنْ ابن سيرين ليس هذا موضع تحريره[(٥)].

فالمقصود أنّ هشام بن حسان لّما رَوَى الحَدِيث مرفوعاً وعورض بروايةِ أيوب السختياني الموقوفة بيّن أنّ طريقة أيوب التوقي في الرفع.

– المثال الثاني: قَالَ أبو عبيد القاسمُ بنُ سلاّم: ((حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عَنْ أيوب، عَنْ ابن سيرين، عَنْ أبي هريرة قَالَ: إذا ولغ الكلب في الإناء غسل سبع مرات أولهن أو أخرهن بالتراب، والهر مرة، ولم يرفعه أيوب، قَالَ أبو عبيد: والثابتُ عندنا أنّه مرفوعٌ، ولكن أيوب كَانَ ربما أمسكَ عَنْ

= كتاب الطهارة، باب الدليل على أنه يأخذ لكل عضو ماء جديدا ولا يتطهر بالماء المستعمل.

(١) حاشيته على سنن النسائي –المرجع السابق–.

(٢) أخرجه: مسلم في صحيحه (١/٢٣٥رقم٢٨٢) كتاب الطهارة، باب النهي عَنْ البول في الماء الراكد، وأبو داود في سننه (١/١٨رقم٦٩) كتاب الطهارة، باب البول في الماء الراكد.

(٣) أخرجه: النسائي في السنن (١/٤٩) كتاب الطهارة، الماء الدائم، وابن حبان في صحيحه – الإحسان (٤/٦٠رقم١٢٥١)–، والبيهقي في السنن الكبرى (١/٢٣٨).

(٤) أخرجه: النسائي في سننه – الموضع السابق.

(٥) انظر: علل الدارقطني (٨/١٢١).

الرفع»[1].

تنبيهٌ: ربما يلحظ الباحثُ أنَّ هذين المثالين رُويا من طَرِيق محمد بن سيرين – وهو معروف بقصر الأسانيد– فلا يبعد أنْ يعودَ الوقفُ إليه فلا يكون فيهما دليلٌ على وقف أيوب للحديثين.

والجوابُ: أنَّ هذا الإيراد قويّ، وله حظ كبيرٌ من النظر، ولكنْ هناك أمران يجعلان الباحث يميلُ إلى إثبات الحديثين في ترجمة أيوب:

الأوَّلُ: أنّ تلاميذ ابن سيرين، وقرناء أيوب وأئمة الحَدِيث نسبوا الوقف في هذين الحديثين لأيوب ففي المثال الأوَّل نصّ هشام بن حسان على ذلك، ولو كَانَ الواقف ابن سيرين لما خَفِي ذلكَ على هشام لأنه من أصحابِ ابنِ سيرين ومن العارفين بهِ وبحديثه، وقد رَوَى هذا الحَدِيث بعينه عَنْ ابن سيرين مرفوعاً، وفي المثال الثاني أشار أبو عبيد القاسمُ بنُ سلاّم إلى أنَّ الواقف أيوب، وأبو عبيد من أئمة الحَدِيث، فهو أعرف بهذا من غيره، ولم أجد من خالفهما في نسبة الوقف إلى أيوب لأعمد إلى الترجيح.

الثاني: أنّ نقاد الحَدِيث وصفوا أيوب بهذا الوصف وتقدم ذكر أقوالهم قريباً، وهذا يقوي أقوال المتقدمة في أنّ الواقف أيوب.

هذا ما تبين لي، والمسألة من مطارح الإجتهاد، ومسارح النظر، والله أعلم.

المبحثُ الرابع: عَبدالله بنُ عَون (٦٦–١٥٠)

هو: عبد الله بن عَون بن أرطبان أبو عَون البصري، روى عَنْ: إبراهيم النخعي، والحسن البصريّ، ومحمد بن سيرين وغيرهم، وعنه: إسماعيل بن علية، وبشر بن المفضل، وحماد بن زيد، وشعبة بن الحجاج وغيرهم، روى له

(١) الطهور (ص٢٦٧).

الجماعة[١].

متفقٌ على ثقته وإتقانه قَالَ شعبةُ: ((شك ابنِ عَون أحبّ إلى من يقين غيره))[٢]، وَقَالَ محمد بن أحمد بن البراء: ((قَالَ علي بن المديني وذكر هشام بن حسان وخالد الحذاء وعاصم الأحول وسلمة بن علقمة وعبد الله بن عَون وأيوب فَقَالَ: ليس في القوم مثل ابن عَون، وأيوب))[٣]، وَقَالَ شعبة: ((شك أيوب ويونس وابن عَون أحب إلي من يقين قوم كثير))[٤]، وَقَالَ أيضاً: ((شك ابن عَون أصدق عندي من حَدِيث آخر عندكم، صدوق صدوق))[٥]، وَقَالَ البزار: ((كَانَ على غاية من التوقي))[٦].

❖ وقف وقصر عبدالله بن عَون للمرفوعات:

– قول أحمد بن حنبل، وقد تقدم [٧].

– مثال من وقف عبد الله بن عَون للمرفوع: سئل الدارقطني عَنْ حَدِيث ابن سيرين عَنْ أبي هريرة قَالَ رسول الله ﷺ: «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة» فَقَالَ: ((يرويه عبد الله بن عَون واختلف عنه فرفعه إسحاق الأزرق عَنْ ابن عَون وَقَالَ يزيد بن هارون: رفعه ابن عَون مرة، ووقفه أخرى ورواه بكار بن محمد ابن عبد الله بن محمد بن سيرين عَنْ ابن عَون موقوفا))[٨].

---

(١) تهذيب الكمال (١٥/٣٩٤-٤٠٢).

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (١٤٥).

(٣) الجرح والتعديل (٥/١٣٠).

(٤) تاريخ مدينة دمشق (٣١/٣٤٠).

(٥) التمييز (١٧٧).

(٦) التهذيب (٥/٣٤٨).

(٧) انظر: ص ١٠٧ من هذا البحث.

(٨) علل الدارقطني (١٠/٢٩).

ومما ينبه عليه هنا ما تقدم ذكره في الفرع الثالث من المبحث الأوَّل أنّ ترجيح الرفع عَنْ الرواة المعروفين بالوقف أو القصر عند الاختلاف ليس قاعدةً مطردةً، بل قرينة يستفاد منها عند التساوي ولذا رجح النقاد الوقف في بعض الاختلافات وتقدم ذكر مثال على ذلك يتعلق بمحمد بن سيرين، وهنا مثال آخر يتعلق بابن عَون وهو إجابة الدارقطني عَنْ حَدِيث أبي هريرة عَنْ النبي ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من منامه يريد الصلاة فليصل ركعتين»، فَقَالَ: ((يرفعه خالد الحذاء وهشام بن حسان عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هريرة عَنْ النبي ﷺ، ووقفه ابن عَون على أبي هريرة، وروى عَنْ أبي خالد الأحمر عَنْ ابن عَون مرفوعا، والمحفوظ عَنْ ابن عَون الموقوف))[1].

فهذا الجواب من الدارقطنيّ يدل على ما تقدم من أنّ ترجيح الرفع عَنْ الرواة المعروفين بالوقف أو القصر عند الاختلاف ليس قاعدة مطردة، بل قرينة يستفاد منها عند التساوي ولذا رجح الوقف هنا.

المبحثُ الخامس: مِسْعَر بنُ كِدَام (؟–١٥٥)

هو: مِسْعَر بنُ كِدَام بن ظُهير الهلالي، أبو سَلَمة الكوفيّ، روى عَنْ: حبيب بن أبي ثابت، وزيد العمّي، ومحارب بن دثار وغيرهم، وعنه: الثوريّ–وهو من أقرانه–، وابن عيينة، ويحيى القطان وغيرهم، روى له الجماعة[2].

متفق على توثيقه وإتقانه وفضله، قَالَ ابن أبي حاتم: ((سُئل أبي عَنْ مسعر وسفيان الثوري، فَقَالَ: مسعر أتقن، وأجود حديثاً، وأعلى إسناداً من الثوري، ومسعر أتقن من حماد بن زيد))[3]، وَقَالَ ابن المديني: ((قلتُ ليحيى بن سعيد

(١) علل الدارقطني (١٠٧/٨).
(٢) تهذيب الكمال (٢٧/٤٦١–٤٦٩).
(٣) الجرح (٣٦٨/٨ رقم١٦٨٥).

القطان: أيما أثبت هشام الدَّستوائي أو مسعر؟ قَالَ: ما رأيتُ مثل مسعر، كَانَ مسعر من أثبت الناس))[١].

وَقَالَ إبراهيم بن سعيد الجوهري: ((كَانَ شعبة وسفيان إذا اختلفا قَالَ: اذهب بنا إلى الميزان: مسعر)) [٢]، وَقَالَ أبو زرعة الدمشقي: ((سمعت أبا نعيم يقول: كَانَ مسعر شكّاكا في حديثه وليس يخطئ في شيء من حديثه إلا في حَدِيث واحد))[٣]، قَالَ سفيان: ((قالوا للأعمش: إن مسعرا يشك في حديثه قَالَ: شك مسعر كيقين غيره))[٤]، وَقَالَ شعبة: ((شك مسعر أحب إلي من يقين غيره))[٥] وكذا قَالَ وكيعُ بنُ الجراح[٦]، قَالَ الفضلُ بن الحسن: ((قيل لمسعر بن كدام: ما أكثر تشكك قَالَ: تلك محاماة على اليقين))[٧]، وَقَالَ أبو نعيم الأحول: ((سمعت مسعرا يقول: أنا أشك في كل شيء إلا في الإيمان))[٨].

وتقدم معنى هذا التشكك عند الثقات المتقنين وأنه من باب مزيد التثبت والتيقن والطمأنينة.

❖ قصر مسعر بن كدام للأسانيد:

قَالَ الدارقطنيُّ: ((ومسعر كَانَ ربما قصر بالإسناد طلبا للتوقي وربما أسنده))[٩].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المحدث الفاصل (ص٣٩٥)، شرح علل الترمذي (٤٤٧/١).

(٣) تاريخ أبي زرعة (٤٧٢)، السير (١٧٣/٧).

(٤) حلية الأولياء (٢١٢/٧)، السير (١٦٥/٧).

(٥) حلية الأولياء (٢١٢/٧).

(٦) السير (١٦٤/٧)، التذكرة (١٨٨/١).

(٧) العلل ومعرفة الرجال (٣٢٩/٢)، المحدث الفاصل (ص٥٥٢).

(٨) المحدث الفاصل –الموضع السابق.

(٩) علل الدارقطني (٢٩٤/١١).

❖ أمثلةٌ من وقف مسعر بن كدام للمرفوعات:

– المثال الأوَّل: سئل الدارقطني عَنْ حَدِيث عطية عَنْ أبي سعيد قَالَ رسول الله ﷺ: «إذا قَالَ العبد سبحان الله قَالَ الله: اكتبوا وإذا قَالَ الحمد لله ولا إله إلا الله الحَدِيث»، فَقَالَ: «يرويه مسعر عَنْ عطية واختلف عنه: فأسنده جرير بن عبد الحميد عَنْ مسعر عَنْ عطية عَنْ أبي سعيد عَنْ النبي ﷺ، وتابعه الحسن بن قتيبة. وغيرُهُ يرويه عَنْ مسعر موقوفا، ومسعر كَانَ ربما قصر بالإسناد طلبا للتوقي وربما أسنده»[(١)].

– المثالُ الثاني: وسئل أيضاً عَنْ حَدِيث المعرور بن سويد عَنْ أبي ذر حدثني الصادق المصدوق عَنْ ربه عز وجل قَالَ: «ابن آدم الحسنة عشر أو أزيد، والسيئة واحدة أو أغفر، ولو لقيتني بقُرَاب الأرض خطايا لقيتك بقرابها مغفرة، ما لم تشرك بي شيئا»، فَقَالَ: «يرويه همّام عَنْ عاصم بن أبي النجود عَنْ المعرور مرفوعاً، وَوَقَفَ مِسْعر عَنْ عاصم، والمرفوع أصح»[(٢)].

– المثال الثالث: قَالَ ابن حجر: «الحَدِيث الثاني والأربعون قَالَ الدارقطني وأخرج البخاري حَدِيث العوام بن حوشب عَنْ إبراهيم السكسكي عَنْ أبي بردة عَنْ أبي موسى عَنْ النبي ﷺ قَالَ: «إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له مثل ما كَانَ يعمل صحيحا مقيما»، وهذا لم يسنده غير العوام وخالفه مسعر فَقَالَ: عَنْ إبراهيم السكسكي عَنْ أبي بردة قوله، لم يذكر أبا موسى ولا النبي ﷺ، قلتُ: مسعرٌ أحفظ من العوام بلا شك، إلا أنّ مثلَ هذا لا يقال من قبل الرأي، فهو في حكم المرفوع، وفي السياق قصة تدل على أن العوام حفظه فإن فيه: سمعت أبا بردة وأصحابه هو ويزيد بن أبي كبشة في سفر، فكان يزيد

(١) علل الدارقطني (١١/٢٩٣).

(٢) المرجع السابق (٦/٢٦٥)، وانظر المسألة رقم (١٥٨٩).

يصوم في السفر، فَقَالَ له أبو بردة؛ سمعت أبا موسى مراراً يقول: قَالَ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فذكر الحَدِيث، قَالَ أحمد بن حنبل: إذا كَانَ في الحَدِيث قصة، دلّ على أن روايه حفظه والله أعلم))[1].

وَقَالَ الدارقطني: ((والصوابُ حَدِيث العوام عَنْ إبراهيم عَنْ أبي موسى))[2].

فلعله مما ترجح به رواية الإسناد عَنْ إبراهيم السكسكي أنّ مسعراً معروف بقصر الأسانيد كما تقدم فتكون هذه قرينة –مع القرائن الأخرى التي ذكرها ابنُ حجر –داعمة لقول البخاري والدارقطني في صحة إسناد هذه الرواية علماً أنّ العوام لا يقارن بمسعر بن كدام من حيث الضبط والإتقان، فمسعر فوقه بدرجات، وتقدم تنبيه ابن حجر على ذلك في الكلام السابق.

المبحثُ السادس:

مُسْلِم بن أبي مَريم– مات في ولاية أبي جعفر (١٣٧–١٥٨) –

هو: مُسْلِم بن أبي مَريم واسمه يسار المدني مولى الأنصار، روى عَنْ: سعيد ابن المسيب، وعبد الرحمن بن جابر بن عبد الله، ونافع مولى بن عمر وغيرهم، روى عنه: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس وغيرهم، روى له الجماعة سوى الترمذي[3].

ثقة، وثقه ابن معين، وأبو داود، وابن سعد وزاد قَالَ: ((قليل الحَدِيث))[4]،

---

(١) هدي الساري (ص٣٨٢).

(٢) علل الدارقطني (٧/٢٠٢).

(٣) تهذيب الكمال (٢٧/٥٤١) .

(٤) الطبقات الكبرى(٣٥٧ القسم المتمم).

وَقَالَ أبوحاتم: ((صالح))[1]، وَقَالَ البخاريّ: ((ومسلم هذا غريب الحَدِيث ليس له كبير حَدِيث))[2] ووثقه الحافظان الذهبيّ[3] وابن حجر[4].

قَالَ ابنُ عبد البر: ((مدني ثقة روى عنه مالك وابن عيينة ووهيب بن خالد ويحيى بن سعيد الأنصاري وكان مالك يثني عليه ويقول: كَانَ رجلا صالحا وكان يهاب أن يرفع الأحاديث لمالك عنه من حَدِيث النبي ﷺ في الموطأ ثلاثة أحاديث أحدها لم يختلف الرواة عَنْ مالك في رفعه، والاثنان جمهور رواته على توقيفهما يحيى بن يحيى وغيره، ورفع ابن وهب أحدهما، ورفع ابن نافع الآخر، وهما مرفوعان من غير رواية مالك من وجوه صحاح كلها))[5].

❖ وقف مسلم بن أبي مريم للمرفوعات:

– قَالَ القعنبيّ: ((كَانَ مالك يثني على مسلم بن أبي مريم، وَقَالَ: كَانَ لا يكاد يرفع حديثاً إلى النبي ﷺ))[6].

– وتقدم قولُ ابنِ عبد البر قريباً.

ولم أقف على مثال بيّن لتعمد مُسْلِم بن أبي مَريم وقفَ مرفوعٍ، وأمَّا الحديثان اللذان رواهما عنه مالك موقوفين فالاحتمال القوي أنَّ مالكا هو الواقف، والله أعلم.

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ١٩٦رقم٨٥٨).

(٢) التاريخ الكبير (٢٧٣/٧رقم١١٥٥).

(٣) الكاشف (٢/٢٦٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص٥٣٠رقم٦٦٤٧).

(٥) التمهيد (١٣/١٩٢).

(٦) تقدمة الجرح والتعديل (ص١٩)، (٨/ ١٩٦)، المعرفة والتاريخ (١/٦٦١) وفيه ثناء مالك فقط.

المبحثُ السابع: شعبة بن الحجاج (٨٢ – ١٦٠)

هو: شُعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكيُّ الأزديُّ، مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصريّ، روى عَنْ: أيوب السختياني، وعبد الله بن عَون، ومسعر بن كدام، ومعاوية بن قرة وغيرهم كثير، وعنه: غندر محمد بن جعفر، ومسلم بن إبراهيم، وأبو الوليد الطيالسي وغيرهم كثير، روى له الجماعة[١].

متفق على جلالته وإتقانه وإمامته، وله بعض الأوهام في أسماء الرجال، قَالَ سفيان الثوريُّ: ((شعبة أمير المؤمنين في الحَدِيث))[٢]، وَقَالَ أيضاً: ((ما رأيتُ أحدا أورع في الحَدِيث من شعبة يشك في الحَدِيث الجيد فيتركه))[٣]، وَقَالَ ابنُ رَجَب: ((وهو أوَّل من وسع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عَنْ دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تَبَعٌ له في هذا العلم))[٤]، وَقَالَ ابن أبي حاتم: ((بابُ ما ذُكر من معرفة شعبة بعلل الحَدِيث صحيحه وسقيمه وما فسر من ذلك))[٥]، ثم سرد له جملةً من الأخبار الدالةِ على علمه بهذا الشأن.

وَقَالَ أحمدُ بنُ حنبل: قيل لغُنْدر: كَانَ شعبة يرفعه– يعني حَدِيث شعبة عَنْ الحكم عَنْ القاسم بن مخيمرة عَنْ شريح بن هانئ عَنْ علي في المسح–؟ قَالَ: كَانَ يَرى أنّه مرفوع، وَلكنّه كَانَ يهابه[٦].

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٢٥٥–٢٦٦)، تهذيب الكمال (١٢/٤٧٩–٤٩٥).

(٢) التاريخ الكبير (٤/٢٤٥).

(٣) تاريخ بغداد (٩/٢٦٥).

(٤) شرح علل الترمذي (١/١٧٢).

(٥) تقدمة الجرح والتعديل (ص١٥٧).

(٦) العلل ومعرفة الرجال–رواية عبد الله بن أحمد عَنْ أبيه– (٢/١٦٤).

❖ أمثلةٌ لوقف شعبة بن الحجاج للمرفوعات:

– المثال الأوَّل: قَالَ عبدُ الرحمن بنُ مهدي حدثنا شعبة عَنْ السُّدي عَنْ مُرّة عَنْ عبدالله بن مسعود ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (مريم: ٧١) قَالَ: يردونها ثم يصدرون بأعمالهم، قَالَ عبد الرحمن قلتُ لشعبة: إنَّ إسرائيل حدثني عَنْ السُّدي عَنْ مُرّة عَنْ عبد الله عَنْ النبي ﷺ، قَالَ شعبة: وقد سمعته من السُّدي مرفوعاً ولكني عمداً أدعه [(١)].

–و سئل الدارقطني عَنْ الحَدِيث فَقَالَ: ((يرويه السُّدي عَنْ مُرّة فرفعه عنه إسرائيل، ووقفه شعبة، ويحتمل أن يكون مرفوعا)) [(٢)]. قَالَ ابنُ رَجَب: ((ورواه شعبة عَنْ السدي عَنْ مرة عَنْ عبدالله موقوفا ولم يرفعه شعبة مع أنه أقرّ بأن السدي حدثه به مرفوعا قَالَ الدار قطني يحتمل أن يكون مرفوعا قلت: ورواه أسباط عَنْ السدي عَنْ مرة الهمداني عَنْ عبدالله موقوفا أيضا)) [(٣)].

وتقدم توجيه وقف شعبة للحديث مع إقراره بأنه سمعه من السُّدي مرفوعاً بأنه شك في ضبط السدي للحديث مرفوعاً فأوقف الحَدِيث تحرزاً.

– المثالُ الثاني: حَدِيث: «فضل صلاة الرجل في الجميع على صلاته وحده خمس وعشرون درجة»، قَالَ حجاج: وَلَم يرفعه شعبة لي وقد رَفَعَهُ لغيري،

---

(١) أخرجه: الترمذي في السنن (٣١٧/٥ رقم٣١٦٠)، وأحمد في المسند (١٩٦/٧)، وابن خزيمة في التوحيد (٨٩٩/٢)، وابن عدي في الكامل (٢٧٧/١)، والحاكم في المستدرك (٤٠٧/٢، ٦٣٠/٤)، والخطيب في الكفاية (٤١٧).وَقَالَ الترمذيّ عَنْ رواية إسرائيل المرفوعة ((هذا حَدِيث حسن، رواه شعبة عَنْ السدي و لم يرفعه))، وَقَالَ عنها الحاكم ((هذا حَدِيث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه)).

(٢) علل الدارقطني (٢٧٢/٥).

(٣) التخويف من النار (١٧٩).

قَالَ: أنا أهابُ أنْ أرفَعَهُ لأنّ عبدالله قلّمَا كَانَ يرفعُ إلى النبيّ ﷺ[١].

– المثالُ الثالث: قَالَ أحمد بن حنبل حدثنا عتاب قَالَ: حدثنا عبد الله قَالَ: حدثنا شعبة عَنْ الحكم عَنْ ميمون بن مهران عَنْ ابن عباس: أنه نهى عَنْ كلّ ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير قَالَ: رَفَعَهُ الحَكَم، قالَ شُعْبَةُ: وَأَنا أكرهُ أنْ أُحدّثَ برفعِهِ، قَالَ: وَحدّثني غيلانُ وَالحجاج عَنْ ميمون بن مهران عَنْ ابن عباس لم يرفعه[٢].

– المثالُ الرابع: قَالَ يزيد بن هارون: أنبأنا شعبة عَنْ السّدي أنه سمع مُرة يحدث عَنْ عبدالله بن مسعود في قوله تعالى ﴿ومن يرد فيه بإلحادٍ بظلم﴾ (الحج: ٢٥) قَالَ: لو أنّ رجلاً أراد فيه بإلحاد بظلم وهو بعدن أبين لأذاقه الله من العذاب الأليم. قَالَ شعبة: هُوَ رَفَعَهُ لنَا، وَأَنَا لا أرفعُهُ لكم[٣]. قَالَ ابن كثير: «قلتُ: هذا الإسناد صحيح على شرط البخاري، ووقفه أشبه من رفعه، ولهذا صمم شعبة على وقفه من كلام ابن مسعود، وكذلك رواه أسباط وسفيان الثوري عَنْ السّدي عَنْ مرة عَنْ ابن مسعود موقوفاً، والله أعلم»[٤].

– المثالُ الخامس: قَالَ ابنُ أبي حاتم: «سمعتُ أبا زرعة وحدثنا عَنْ الربيع ابن يحيى عَنْ شعبة عَنْ عمرو بن دينار عَنْ أبي هريرة قَالَ: إذا أفلس الرجل

---

(١) انظر: ص ١١١ من هذا البحث.

(٢) المسند (١/٢٨٩).

(٣) أخرجه: أحمد بن حنبل (١/٤٥١)، والبزار (٥/٣٩٠رقم٢٠٢٤)، وأبو يعلى (٩/٢٦٢ رقم ٥٣٨٤) في مسانيدهم، وابن أبي حاتم في تفسيره -كما في تفسير ابن كثير (٣/٢١٥)- والحاكم في المستدرك (٢/٤٢٠)، وغيرهم، قَالَ البزار: «وهذا الحَدِيث لا نعلم أحدا رواه عَنْ شعبة بهذا اللفظ إلا يزيد بن هارون»، وَقَالَ الحاكم: «حَدِيث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه».

(٤) تفسيره (٣/٢١٥).

فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به، وحدثنا أبو زرعة عَنْ الحميديّ عَنْ سفيان عَنْ عمرو بن دينار عَنْ هشام بن يحيى المخزومي عَنْ أبي هريرة عَنْ النبي ﷺ، فسمعتُ أبا زرعة يقول: قصر به شعبة))[1].

والحق أنّ الأمثلة على وقف شعبة للمرفوعات ليس قليلاً[2]، وأرى أنه يستحق أنْ يفرد بدراسة خاصة تقوم على الجمع والتتبع ثم الدراسة والتحليل ثم المقارنة بينه وبين بقية النقاد الذين يقصرون الأسانيد، ثم تبين أثره على محدثي البصرة في هذه المسألة، والله أعلم.

المبحثُ الثامن: محمد بن سليم أبو هلال الرَّاسبي (؟ –١٦٧)

هو: محمد بن سليم أبو هلال الرَّاسِبِيّ –بمهملة ثم موحدة– البصري، روى عَنْ: الحسن البصري، وقتادة بن دعامة، ومحمد بن سيرين وغيرهم، وعنه: شيبان بن فروخ، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم، استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في كتاب القراءة خلف الإمام وغيره، والباقون سوى مسلم[3].

فيه لين، خاصةً عَنْ قتادة، قَالَ أبو بكر الأثرم: ((سألت أبا عبد الله أحمد ابن حنبل عَنْ أبي هلال يعنى الراسبي قَالَ: قد احتمل حديثه إلا أنه يخالف في

(١) علل ابن أبي حاتم (١/٣٩٣-٣٩٤).

(٢) انظر: مسند الطيالسي (ص٤٠)، سنن أبي داود (١/٦٩ رقم ٢٦٤)، سنن النسائي (١/٢٦٠)، المنتقى لابن الجارود (ص٣٧رقم١٠٩))، صحيح ابن خزيمة (١/١٨٣ رقم٣٥٥)، جزء الألف دينار (ص٢١٦)، علل الدارقطني (٣/٢٣٢)، المسند المستخرج على صحيح مسلم (٢/٢٠٨)، الكفاية في علم الرواية (ص٢٢٤، ص٤١٧) وغيرها.

(٣) تهذيب الكمال (٢٥/٢٩٢-٢٩٦).

حَدِيث قتادة، وهو مضطرب الحَدِيث عَنْ قتادة» [1]، وَقَالَ الحسين بن الحسن: «سألت يحيى بن معين عَنْ أبي هلال الراسبي كيف روايته عَنْ قتادة؟ فَقَالَ: فيه ضعف صويلح» [2]، وَقَالَ ابن أبي حاتم: «سألت أبي عَنْ أبي هلال الراسبي؟ فَقَالَ: محله الصدق، لم يكن بذاك المتين، قلت: سلام بن مسكين أحب إليك أو أبوهلال؟ قَالَ: أبو هلال أشبه بالمحدثين وما أقربهما في السن، وَقَالَ ابن أبي حاتم أيضاً: «سئل أبو زرعة عَنْ أبي هلال الراسبي فَقَالَ: لين»[3]، وَقَالَ أحمد بن زهير: «سمعت يحيى بن معين يقول: أبو هلال لم يكن له كتاب وهو ضعيف الحَدِيث وَقَالَ يحيى مرة أخرى: ليس به بأس»[4]، وَقَالَ أبو داود: «ثقة ولم يكن له كتاب»[5]، وَقَالَ ابن حجر: «صدوق فيه لين»[6].

وأبين هنا أنّ محمد بن سليم ليس على شرطي في هذا البحث الخاص بالثقات، وإنّما ذكرته لأنَّ الدارقطنيّ نصَّ على أنّه كثيراً ما يتوقى رفع الحَدِيث مما يدل على أنَّ نقاد الحَدِيث علموا أنّ من طريقة ومنهج محمد بن سليم تعمّد الوقف.

فيفهم من كلام الدارقطني أنّ وقف محمد بن سليم للمرفوع ليس ناتجاً عَنْ سوء حفظه بل عَنْ قصد منه وتعمد، ولا يخفى أنَّ العمدةَ في مثل هذه القضايا على كلام النقاد ما لم يختلفوا، والله أعلم.

❖ قول الدارقطني في توقي محمد بن سليم للرفع:

سئل الدارقطني عَنْ حَدِيث محمد بن سيرين عَنْ أبي هريرة عَنْ النبي ﷺ:

---

(١) الجرح (٢٧٣/٧ رقم١٤٨٤).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) مسند ابن الجعد (ص٤٥٦).

(٥) سؤالات الآجري لأبي داود (١٦٢/٢).

(٦) التقريب (ص٤٨١ رقم٥٩٢٣).

«احتج آدم وموسى» فَقَالَ: ((اختلف عنه في رفعه فرواه حماد بن زيد عَنْ أيوب وهشام عَنْ محمد عَنْ أبي هريرة رفعه، قَالَ ذلك إسحاق بن أبي إسرائيل عنه، ووقفه سليمان بن حرب عَنْ حماد بن زيد عَنْ أيوب وحده، واختلف عَنْ ابن عَون فرواه عبد الرحيم بن هارون عَنْ ابن عَون وهشام عَنْ محمد عَنْ أبي هريرة مرفوعاً، وغيره لا يرفعه ورفعه مهدي بن ميمون عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هريرة قاله آدم بن أبي إياس عنه، ووقفه هدبة عَنْ مهدي قاله ابن منيع عنه، ورواه سعيد بن عبد الرحمن أخو أبي حرة وأبو هلال الراسبي عَنْ ابن سيرين عَنْ أبي هريرة موقوفاً، وكان أبوهلال كثيراً ما يتوقى رفع الحَدِيث))[1].

تنبيهٌ: ربما يرد هنا الإيراد الذي أُوردَ في ترجمة أيوب السختياني من أنّ محمد بن سليم رَوَى الحَدِيث من طَرِيق محمد بن سيرين – وهو معروف بقصر الأسانيد– فلا يبعد أن يعود الوقف إليه فلا يكون فيه دليلٌ على وقف محمد للحديث.

وما قيل في الجواب هناك يقال هنا، ففي كلام الدارقطني إشارةٌ إلى أنّ الواقف محمد بن سليم، ولا يخفى إمامة الدارقطني في هذا الفن.

المبحثُ التاسع: مالك بن أنس (٩٣–١٧٩)

هو: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري، أبو عبد الله المدني، حليف بني تيم من قريش، روى عَنْ: أيوب السختياني، والزهري، ونافع مولى ابن عمر وغيرهم، وعنه خلق كثير منهم: القعنبي، ويحيى القطان، ويحيى بن يحيى النيسابوري، روى له الجماعة[2].

متفقٌ على توثيقه، وجلالته، وفضله، وفقهه، قَالَ ابن سعد: ((وكان مالك

---

(١) علل الدارقطني (٨/١١٥).

(٢) تهذيب الكمال (٢٧/٩١–١٢٠).

ثقة مأموناً ثبتاً ورعاً فقيهاً عالماً حجة»[١]، وَقَالَ أبوحاتم: «مالك بن أنس ثقة إمام أهل الحجاز وهو أثبتُ أصحاب الزهري، وابنُ عيينة وإذا خالفوا مالكاً من أهل الحجاز حكم لمالك، ومالك نقيّ الرجالِ، نقيُّ الحَدِيث، وهو أنقى حديثاً من الثوري والأوزاعي، وأقوى في الزهري من ابن عيينة، وأقل خطأً منه وأقوى من معمر وابن أبي ذئب»[٢]، وَقَالَ معن بن عيسى القزاز: «كَانَ مالك بن أنس يشدد في حَدِيث رسول الله في الباء والتاء ونحوهما»[٣].

❖ الأقوال في وقف وقصر مالك بن أنس للأسانيد:

– قول الشافعي (ت٢٠٤هـ): «الناسُ إذا شكوا في الحَدِيث ارتفعوا، وكان مالك إذا شك في الحَدِيث انخفض»[٤].

– قول ابن خزيمة (ت٣١٠هـ): «وذكر لي السكري[٥] حديثا آخرا وهو خبر يعني رواه مالك عَنْ الزهري عَنْ حميد بن عبد الرحمن عَنْ أبي هريرة، روى الشافعي فَقَالَ عَنْ النبي ﷺ «لولا أن أشق على أمتي لأمرهم بالسواك مع كل صلاة أو مع كل وضوء»، وهذا الخبر في الموطأ عَنْ أبي هريرة: لولا أن يشق على أمته، ورواه روح بن عبادة وبشر بن عمر وغيرهما عَنْ مالك كما رواه الشافعي ويشبه أن يكون مالك إذا شك في الشيء انخفض والناس إذا شكوا ارتفعوا»[٦].

---

(١) الطبقات (ص٤٣٣-٤٤٤: القسم المتمم).

(٢) الجرح والتعديل (٨/٢٠٥-٢٠٦).

(٣) شرح علل الترمذي (١/٤٣٤).

(٤) بيان من أخطأ على الشافعي (ص١١٠).

(٥) هو: أبو عبد الله أحمد بن الحسن السكري، أحد الحفاظ المبرزين مات سنة (٢٦٨هـ). تاريخ بغداد (٤/٨٠).

(٦) بيان من أخطأ على الشافعي (ص١١٠).

– قول ابن حبان (ت٣٥٤هـ): بعد روايته حديث «الشفعة فيما لم يُقْسم...»–: ((رَفَعَ هذا الخبر عن مالك أربعةُ أنفس: ...، وأرسله عن مالك سائرُ أصحابه، وهذه كانت عادةٌ لمالك، يرفع في الأحايين الأخبار، ويوقفها مراراً، ويرسلها مرة، ويسندها أخرى، على حسب نشاطه، فالحكمُ أبداً لمن رَفَعَ عنه وأسند بعد أن يكون ثقةً حافظاً متقناً على السبيل الذي وصفناه في أول الكتاب))[1].

–قول الدارقطني (ت٣٨٥هـ): ((رواه الليث بن سعد عَنْ يحيى عَنْ ابن المسيب عَنْ معاذ، وخالفه مالك فرواه عَنْ يحيى عَنْ ابن المسيب قوله، وقول الليث أصح ومن عادة مالك إرسال الأحاديث واسقاط رجل))[2].

– قول أبي مسعود الدمشقي (ت٤٠١هـ): ((فإنّ مالكاً كثيرا ما أرسل أشياء أسندها غيره من الأثبات))[3].

– قول العلائيُّ (ت٧٦٢هـ): ((الأمرُ السادس: أنْ ينظر إلى هذا الذي أرسل الحَدِيث فإن كَانَ إذا شرك غيره من الحفاظ في حَدِيث وافقه فيه ولم يخالفه، دلَّ ذلكَ عَلى حفظِهِ، وإنْ كَانَ يخالفُ غيرهُ مِنْ الحُفّاظ فإنْ كانت المخالفة بالنقصان إمّا بنقصان شيء من متنه، أو بنقصان رفعه، أو بإرساله كَانَ في هذا دليل عَلى حفظِهِ وتحريه كما كَانَ يفعله الإمام مالك رحمه الله كثيراً))[4]

–قول ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): ((وقد رواه مالك عَنْ زيد بن أسلم عَنْ عمر لم يذكر بينهما أحدا، ومالك كَانَ يصنع ذلك كثيرا))[5].

---

(١) صحيح ابن حبان–كما في الإحسان (٥٩١/١١)–.

(٢) علل الدارقطني (٦٣/٦).

(٣) الأجوبة لأبي مسعود الدمشقي (ص٢٢٧).

(٤) جامع التحصيل (ص٤٤).

(٥) مقدمة فتح الباري (ص٣٥٩).

❖ أمثلةٌ من قصر مالك بن أنس للأسانيد:

– المثال الأوَّل: قَالَ ابن عبد البر: «قَالَ الأثرم: سألت أحمد بن حَنْبَل عَنْ حَدِيث أبي سعيد في السهو، أتذهب إليه؟ قَالَ: نعم، أذهب إليهِ، قلتُ: إنهم يختلفون في إسناده، قَالَ: إنَّمَا قصر بهِ مَالِك، وَقَدْ أسنده عدة، مِنْهُمْ: ابن عجلان، وعبد العزيز بن أبي سلمة[1]».

وحديث أبي سعيد رواه مَالِك بن أنس، عَنْ زيد بن أسلم، عَنْ عطاء بن يسار؛ أن رَسُوْل الله ﷺ قَالَ: «إذا شك أحدكم في صلاته فَلَمْ يدرِ كم صلى أثلاثاً أم أربعاً؟ فليصل رَكْعَة، وليسجد سجدتين وَهُوَ جالس قَبْلَ التسليم، فإن كَانَت الرَّكْعَة الَّتِي صلى خامسة شفعها بهاتين السجدتين، وإن كَانَتْ رابعة فالسجدتان ترغيم للشيطان»[2].

– المثال الثاني: سئل الدارقطني عَنْ حَدِيث سعيد بن المسيب عَنْ معاذ «من صلى في فلاة من الأرض فلم يثوب بالصلاة صلى معه ملكان أحدهما عَنْ يمينه والآخر عَنْ شماله، وإنْ ثوب صلى معه من الملائكة أمثال الجبال» فَقَالَ: «يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري واختلف عنه فرواه الليث بن سعد عَنْ يحيى عَنْ ابن المسيب عَنْ معاذ، وخالفه مالك فرواه عَنْ يحيى عَنْ ابن المسيب قوله، وقولُ الليث أصح، ومن عادة مالك إرسال الأحاديث وإسقاط رجل»[3].

– المثال الثالث: وسئل الدارقطني أيضاً عَنْ حَدِيث عَنْ نعيم بن عبد الله المجمر عَنْ أبي هريرة قَالَ رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم ثم جلس في مصلاه لم تزل الملائكة تصلي عليه في مصلاه حتى يصلي» فَقَالَ: «يرويه مالك بن أنس

(١) التمهيد (٥/٢٥).

(٢) الموطأ–رواية يحيى بن يحيى الليثي– (٢٥٢).

(٣) علل الدارقطني (٦/٦٣).

واختلف عنه فرواه أصحاب الموطأ عَنْ مالك عَنْ نعيم المجمر عَنْ أبي هريرة موقوفا ورواه إسماعيل بن جعفر وعثمان بن عمر عَنْ مالك مرفوعا إلى النبي ﷺ، وكذلك رواه محمد بن عمرو بن علقمة عَنْ نعيم المجمر عَنْ أبي هريرة ورفعه صحيح إلا أن مالكا وقفه في الموطأ»[1].

– المثال الرابع: قَالَ أبو مسعود الدمشقيّ –تعليقا على قول الدارقطني: وأخرج حَدِيث عبدة عَنْ عبيد الله عَنْ عبد الرحمن بن القاسم عَنْ أبيه عَنْ عائشة رضي الله عنها « أن أسماء نفست بذي الحليفة» والصواب –فيما يقال– رواية مالك، عَنْ عبدالرحمن عَنْ أبيه أن أسماء ليس فيه عائشة–: «إذا جوَّد عبيد الله إسناد حَدِيث لم يحكم لمالك عليه فيما أرسله، فإنّ مالكاً كثيرا ما أرسل أشياء أسندها غيره من الأثبات، وعبدة بن سليمان فثقة ثبت»[2].

– المثال الخامس: قَالَ: «الحَدِيث السادس والعشرون: قَالَ الدارقطني وأخرج البخاريّ حَدِيث الليث عَنْ خالد عَنْ سعيد بن أبي هلال عَنْ زيد بن أسلم عَنْ أبيه عَنْ عمر: اللهم ارزقني شهادة في سبيلك واجعل موتي في بلد رسولك، قَالَ وَقَالَ هشام بن سعد عَنْ زيد بن أسلم عَنْ أبيه عَنْ حفصة عَنْ عمر وَقَالَ روح بن القاسم عَنْ زيد بن أسلم عَنْ أمه عَنْ حفصة عَنْ عمر قلتُ: الظاهر أنه كَانَ عند زيد بن أسلم عَنْ أبيه عَنْ عمر وعن أمه عَنْ حفصة عَنْ عمر لأن الليث وروح بن القاسم حافظان، وأسلم مولى عمر من الملازمين له العارفين بحديثه، وفي سياق حَدِيث زيد بن أسلم عَنْ أمه عَنْ حفصة زيادة على حديثه عَنْ أبيه عَنْ عمر كما بينته في كتاب تغليق التعليق فدل على أنهما طريقان محفوظان، وأما رواية هشام بن سعد فإنها غير محفوظة لأنه غير ضابط

(١) علل الدارقطني (١١/١٦٢).

(٢) الأجوبة لأبي مسعود الدمشقي (ص٢٢٧).

والله أعلم وقد رواه مالك عَنْ زيد بن أسلم عَنْ عمر لم يذكر بينهما أحدا ومالك كَانَ يصنع ذلك كثيرا»[١].

وفي الموطأ كثير من الأحاديث المرسلة والبلاغات، وتوجد موصولةً في الصحيحين وغيرهما.

المبحثُ العاشر: حماد بن زيد (٩٨-١٧٩)

هو: حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري الأزرق مولى آل جرير بن حازم، روى عَنْ: ثابت البناني، وأبي جمرة نصر بن عمران الضبعي، وهشام بن عروة وغيرهم، وعنه: سعيد بن منصور، وعلي بن المديني، ومسدد بن مسرهد وغيرهم، روى له الجماعة[٢].

متفق على توثيقه وفقهه، وهو من أثبت الناس في أيوب السختياني، قَالَ أحمد بن حنبل: «حماد بن زيد أحب إلينا من عبد الوارث، حماد بن زيد من أئمة المسلمين من أهل الدين والإسلام وهو أحب إلي من حماد بن سلمة»[٣]، وَقَالَ ابن حجر: «ثقة ثبت فقيه قيل: إنه كَانَ ضريرا ولعله طرأ عليه لأنه صح أنه كَانَ يكتب من كبار»[٤].

❖ الأقوال في وقف وقصر حماد بن زيد للأسانيد:

– قول يعقوب بن شيبة السدوسي (ت٢٦٢هـ): «حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة، وكل ثقة، غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد، ويوقف المرفوع، وكثير الشك بتوقيه، وكان جليلا لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان

---

(١) مقدمة فتح الباري (ص٣٥٩).

(٢) تهذيب الكمال (٧/٢٣٩-٢٥٢).

(٣) الجرح (٣/١٣٧رقم٦١٧).

(٤) التقريب (ص١٧٨رقم١٤٩٨).

أحيانا يذكر فيرفع الحَدِيث وأحيانا يهاب الحَدِيث ولا يرفعه، وكان يعد من المثبتين في أيوب خاصة»[١].

– قول موسى بن هارون الحمّال (ت٢٩٥هـ) تقدم [٢].

❖ أمثلةٌ من قصر حماد بن زيد للأسانيد:

– المثال الأوَّل: قَالَ ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عَنْ حَدِيث رواه حماد بن زيد عَنْ عمرو بن دينار عَنْ عوسجة مولى ابن عباس أنَّ رجلا توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه الحَدِيث، فقلتُ له: فإنّ ابنَ عيينة ومحمد بن مسلم الطائفي يقولان عَنْ عوسجة عَنْ ابن عباس عَنْ النبي ﷺ، فقلتُ له: اللذان يقولان ابن عباس محفوظ؟ فَقَالَ: نعم، قصر حماد بن زيد»[٣].

– المثال الثاني: وَقَالَ ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عَنْ حَدِيث رواه سعيد بن زيد أخو حماد بن زيد وابن عُلية عَنْ أيوب عَنْ عمرو بن سعيد عَنْ أنس قَالَ: كَانَ رسول الله ﷺ أرحم بالصغير وكان يسترضع إبراهيم، قَالَ أبي: رواه حماد بن زيد عَنْ أيوب عَنْ أنس عَنْ النبي ﷺ، قَالَ أبي: الصحيح عَنْ عمرو بن سعيد، وحماد بن زيد قصر برجل»[٤].

– المثال الثالث: وَقَالَ ابنُ أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة عَنْ حَدِيث رواه أبو الربيع الزهراني عَنْ حماد بن زيد عَنْ عمرو بن دينار عَنْ جابر عَنْ النبي ﷺ: بين العبد والكفر ترك الصلاة فَقَالَ أبو زرعة: هذا خطأ رواه بعض الثقات من أصحاب حماد فَقَالَ حدثنا حماد قَالَ حدثنا عمرو بن دينار أو حُدّثت عنه عَنْ جابر موقوف، قلت لأبي زرعة: الوهم ممن هو؟ قَالَ: ما أدري يحتمل أن يكون

(١) تهذيب التهذيب (١٠/٣)

(٢) انظر: ص٨٦ من هذا البحث.

(٣) علل الحَدِيث (٥٢/٢رقم١٦٤٣).

(٤) المرجع السابق (٢٥٨/٢رقم٢٢٦٧).

حدّث حماد مرة كذا، ومرة كذا»[١].

– المثال الرابع: وَقَالَ ابنُ أبي حاتم أيضاً: «سألت أبي عَنْ حَدِيث.. قلتُ لأبي: أيهما الصحيح؟ قَالَ: جميعا صحيحين حماد قصر به وجرير جوده»[٢].

المبحثُ الحادي عشر: سفيان بن عيينة (١٠٧– ١٩٨)

هو: سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلاليّ، أبو محمد الكوفي، نزيل مكة، روى عَنْ: أيوب السختياني، ومسعر بن كدام، وعمرو بن دينار، ومحمد بن مسلم الزهري وغيرهم، وعنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين وغيرهم، روى له الجماعة[٣].

متفق على ثقته وجلالته، قَالَ الذهبيُّ: «كَانَ إماماً، حجة، حافظاً، واسع العلم، كبير القدر، ...اتفقت الأئمة على الاحتجاج بابن عيينة لحفظه وأمانته، وقد حج سبعين سنة»[٤].

❖ وقف سفيان بن عيينة للمرفوعات:

– قَالَ الخطيبُ البغداديُّ (ت٤٦٣هـ): «كَانَ سفيانُ بنُ عيينة يفعل هذا كثيراً في حديثه فيرويه تارة مسنداً مرفوعا ويقفه مرةً أخرى قصداً واعتماداً»[٥].

❖ أمثلةٌ من وقف سفيان بن عيينة للمرفوعات:

– المثال الأوّل: –ما رواه الحميديُّ في مسندهِ قَالَ: حدثنا سفيان –هو

(١) علل الحَدِيث (١/ ١١٠ رقم٢٩٨)، وانظر: (٢/١٤٧رقم١٩٣٨).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٣٧ رقم٦٨٨).

(٣) تهذيب الكمال (١١/١٧٧-١٩٦).

(٤) تذكرة الحفاظ (١/٢٦٢-٢٦٥).

(٥) الكفاية (ص٤١٧).

ابن عيينة– قَالَ حدثني عبيدالله بن أبي يزيد قَالَ سمعت ابن عباس يقول أخبرني أسامة بن زيد أنَّ رسول الله ﷺ قَالَ: «الربا في النسيئة»، قَالَ أبو بكر: كَانَ سفيان ربما لم يرفعه فقيل له في ذلك فَقَالَ: أتقيه أحيانا لكراهية الصرف، فأما مرفوع فهو مرفوع[(١)].

– المثال الثاني: قَالَ الحميديُّ حدثنا سفيانُ قَالَ حدّثنا سعدُ بنُ سعيد عَنْ عُمر بن ثابت الأنصاري عَنْ أبي أيوب قَالَ: «من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال فكأنما صام الدهر»، قَالَ أبو بكر: فقلتُ لسفيان أو قيل له: أنهم يرفعونه قَالَ: أسكتُ عنه، قد عرفتُ ذلكَ[(٢)].

– المثال الثالث: قَالَ عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي قَالَ: حدثنا سفيان بن عيينة عَنْ سهيل عَنْ أبي صالح عَنْ أبي هريرة: أنَّ رجلاً رَفَع غصن شوك من طَرِيق المسلمين فغفر له.

قَالَ عبد الله: وهذا الحَدِيث مرفوعٌ ولكن سفيان قصر في رفعه[(٣)].

❋ ❋ ❋

---

(١) أخرجه: الحميدي في مسنده (١/ص٢٤٩رقم٥٤٥) بهذا اللفظ. والحديث أخرجه: مسلمٌ في صحيحه (١٢١٧/٣رقم ١٥٩٦)، والنسائي (٢٨١/٧)، وابن ماجه (٧٥٨/٢ رقم٢٢٥٧)، وأحمد بن حنبل في المسند (٢٠٠/٥) من طَرِيق سفيان بن عيينة، ولفظة " كَانَ سفيان ربما لم يرفعه فقيل له في.." لم يذكرها إلاّ الحميدي في مسنده.

وتقدم بيان سبب صنيع سفيان.

(٢) المرجع السابق (١٨٨/١رقم٣٨٠).

(٣) المسند (٢٨٦/٢).

خاتمة البحث

وتتضمن أهم النتائج والتوصيات

في نهايةِ هذا البحث يحسنُ أن أذكر أهم فوائد البحث، فمن ذلك:

١- أنّ معنى القصر عند المحدثين يرجع إلى أمرين:

أ- وقف الحَدِيث على الصحابي أو التابعي، وهو هنا يقابل المرفوع إلى النبي ﷺ، وهذا يوافق المعنى اللغوي الأوّل لمادة (قصر) ألاّ يبلغ الشيء مداه ونهايته.

ب- عدم وصل الحَدِيث بإسقاط راوٍ فهو يقابل هنا الوصل والموصول، وهذا يوافق المعنى اللغوي الثاني لمادة (قصر) وهو الحبس فعدم ذكر الراوي في الإسناد هو بمعنى الحبس. فبين المعنى اللغوي لمادة (قصر) والمعنى الاصطلاحي عند المحدثين علاقة وثيقة.

٢- أنَّ الرواةَ منْ حيثُ وَقْف الْمَرْفُوعِ وَإِرْسَال الْمَوْصُولِ على قسمين:

أ- الضعفاء-على تفاوت درجاتهم - فهذا القسم وقفهم للمرفوع، وإرسالهم الموصول ناتج عَنْ سوء حفظهم فهو من باب الوهم والخطأ.

ب- الثقات وهم في هذا الباب على قسمين:

- ثقات يقفون المرفوع، ويرسلون الموصول من غير عَمْد فهذا من باب الوهم والخطأ الذي لم يسلم منه أحد.

- ثقات يقفون المرفوع، ويرسلون الموصول عمداً وقصداً لأسباب متعددة وكان هذا النوع من الرواة هم موضوع البحث ومقصده.

٣- أنّ للوقف والإرسال أسباباً من أبرزها:

أ-الشك، وهو على ثلاثة أنواع: الشك في الصيغة، والشك في ثبوت الخبر عَنْ النبي ﷺ، و الشك في ثبوت الحكم عَنْ النبي ﷺ.

ب- طلبا للتخفيف وإيثاراً للاختصار.

ج- شدة الورع.

د- أنْ يُعْرفَ عَنْ صحابيّ الحَدِيث تهيب الرفع أو قلته.

ه-معرفة المخاطبين وتلاميذ الراوي بطريقة شيخهم واشتهارها عندهم.

و-ورود الحَدِيث بروايتين.

ز-حال المذاكرة.

ح- أن يكون الراوي الوَاقِف أو المُرسِل غيرَ راضٍ عن الراوي الرافع أو عمن أسقطه.

٤- أنَّ معرفة الرواة الذين يوقفون المرفوع، ويرسلون الموصول من خلال ثلاثة طرق:

أ- الأقوال المنقولة عنهم.

ب- نصّ الرواة والنقاد على ذلك.

ج- سبر أحاديثهم وتتبعها والمقارنة بينها ودراستها بعمق وتوسع، وتأمل تطبيقات أئمة الحَدِيث والعلل لرواياتهم، وما أحتفّ بها من قرائن، كأنْ يروي الراوي-الثقة المتقن- الحَدِيث تارةً موقوفاً وتارةً مرفوعاً، أو تارةً مرسلاً، وتارةً موصولاً، والنقاد يرجحون المرفوع أو المتصل فهذا علامة على أنه من هذا النوع من الرواة.

٥- أنّ معرفة هذا النوع من الرواة له فائدة كبيرة، فمن ذلك:

أ-معرفة قرينة من قرائن الجمع في باب علل الحَدِيث خاصة في الاختلاف في باب الرفع والوقف، وباب الوصل والإرسال، وهذان البابان من أكثر ما يقع فيهما الخلاف في علل الحَدِيث.

ب- أنّ معرفة عادة هؤلاء نافعة في صحة فهم الرفع في أحاديث بعض الصحابة والتي بلفظ: نُهي ونحوها.

ج- معرفة مراتب الرواة ومكانتهم وإتقانهم.

د- معرفة منهج من مناهج المحدثين في الرواية والأداء، في زمن من الأزمان، مما يعطي تصورا عَنْ طرائقهم.

ه- عدم توهيم وتخطئة المتقنين أو الرواة عنهم بسبب عدم فهم منهجهم في ذلك، وقد قَالَ ابنُ أبي حاتم لأبيه وأبي زرعة -عندما ذكر لهم رواية منقطعة-: ((قلتُ: فهؤلاء أخطأوا؟ قالا: لا، ولكن قَصروا)).

و- أنّ هؤلاء الرواة من كبار الأئمة الذين تدور عليهم كثير من الأحاديث خاصة أحاديث البصريين.

ز- بيان دقة أئمة العلل ونقاده في تطبيقاتهم لأحاديث هذا النوع من الرواة عند نظرهم في علل الأحاديث كما هو مذكور في ثنايا البحث.

٦- أنَّ غالب هؤلاء الرواة موصوفون بالشك، وبينتُ أنَّ الشكَ عند المحدثين نوعان:

أ- شك ناتجٌ عَنْ قلة الضبط -وهو متفاوت تفاوتا كبيراً-.

ب- شك ناتجٌ عَنْ مزيد الإتقان والورع وزيادة الاطمئنان على حَدِيث رسول ﷺ، فهذا الصنف من الرواة يريد أداء الحَدِيث بألفاظه كما سمعه تماماً، فيراعي التقديم والتأخير، ويراعي الحرف والكلمة، ويراعي ألفاظ التحمل بدقة، حتى اللحن يرويه – بعضهم – كما سمعه .

وأطلتُ في بيان الشك لأني لم أر من حرّر الفرقَ بين نوعي الشك عند المحدثين، وخشيةً من عدم ملاحظة الفرق عند النظر في تراجم الرواة مما قد يوقع الباحث في لَبْسٍ، وقلتُ هناك: لو أُطلق على شك المتقنين "الشك الاطمئناني"، أو"الشك التحرزي" لكان ذلك أدق.

٧- أنّ مدرسة القصر غلبت على الرواة البصريين، والذي ظهر لي أنّ سبب ذلك أمران:

– تأثير محمد بن سيرين على المدرسة البصرية، ومن المعلوم أنّ محمد بن

سيرين من أشهر علماء البصرة في زمانه، وكذلك من أشهر من يقصر الأسانيد.

– أنّ المدرسة البصرية من حيثُ ضبط الحَدِيث والعناية به أقوى من بقية المدارس في العراق والشام ومصر.

٨– أنّ ترجيح الرفع عَنْ هؤلاء الرواة عند الاختلاف ليس قاعدةً مطردةً، بل قرينة يستفاد منها عند التساوي ولذا رجح النقاد الوقف والإرسال في بعض الاختلافات عَنْ هؤلاء الرواة.

التوصيات:

هذه بعضُ التوصيات التي لمستُ أهميتها أثناءَ كتابةِ البحثِ فمن ذلك:

١– ضرورةُ العنايةِ بعلم علل الحَدِيث بالنسبة للمشتغلين بالحديث وعلومه، فقد بان لي أنَّ أغلب الخلل الواقع في كلام المعاصرين على الأحاديث نتيجة للقصور في علم العلل وعدم التفطن لدقائقه.

٢– أهمية العناية بصفات الرواة كقصر الأسانيد، أواختصار المتون، أو الإدارج فيها، أو التصحيف في الألفاظ أو الأسماء ونحو ذلك مما له أثرٌ كبيرٌ في الترجيح والجمع والإعلال في علم "علل الحَدِيث".

٣– الاهتمام بطبع الكتب المخطوطة خاصةً كتب علل الحَدِيث.

٤– ضرورة العناية بتصحيح بعض الكتب المطبوعة، والتأكد من سلامة النص.

٥– أهمية الرجوع إلى مخطوطات الكتب المطبوعة عند الاشتباه والشك في سلامة النص والحذر من مُخَرِّجي ومعلقي الكتب الذين يتصرفون بنص الكتاب زيادة ونقصاً، تقديماً وتأخيراً، تصويباً وتعديلاً.

وأخيراً أسأل الله سبحانه أن يرزقنا الإخلاص في السر والعلن، وأن يحفظنا من فتنةِ القولِ والعملِ، إنه على كل شيءٍ قدير، وصلى اللهُ على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبِهِ وسلَّم.

فهرس المصادر والمراجع

١. الأجوبة لأبي مسعود الدمشقي.أبو مسعود الدمشقي (ت ٤٠١هـ)، دراسة وتحقيق: إبراهيم الكليب، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ، دار الوراق–الرياض–.

٢. أدب الإملاء والاستملاء.أبو سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، دراسة وتحقيق: أحمد محمود، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

٣. الإرشاد في معرفة علماء الحديث.أبو يعلى الخليلي، تحقيق: الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مكتبة الرشد – الرياض.

٤. الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار.الحازمي ٥٨٤هـ. تحقيق راتب حاكمي ط، مطبعة الأندلس، حمص، الأولى عام ١٣٨٦هـ.

٥. الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح.تقي الدين ابن دقيق العيد(ت ٧٠٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د.عامر صبري، ١٤١٧ هـ، دار البشائر الإسلامية–بيروت.

٦. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب.أبو نصر ابن ماكولا، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي.

٧. الأم.الشافعي(ت ٢٠٤ هـ)، إشراف: محمد بن زهري النجار، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ دار المعرفة–بيروت.

٨. بيان من أخطأ على الشافعي. البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دراسة وتحقيق: الشريف الدعيس، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ، مؤسسة الرسالة–بيروت.

٩. تاريخ الإسلام. محمد بن أحمد الذهبي(ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق د. عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى.

١٠. تاريخ أسماء الثقات.أبوحفص عمر بن أحمد بن عثمان: ابن شاهين. تحقيق: صبحي السامرائي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ)، الدار السلفية.

١١. تاريخ بغداد.الخطيب البغدادي أحمد بن علي(ت ٤٦٣هـ)، نشر دار الكتاب العربي–بيروت.

١٢. تاريخ أبي زرعة الدمشقي. تحقيق خليل المنصور ط. عباس الباز

١٣. التاريخ.يحيى بن معين، (برواية الدوري). تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، الطبعة

الأولى (١٣٩٩هـ)، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة.

١٤. التاريخ الكبير. محمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة الأولى (١٩٩٤م-١٩٨٧م). مطبعة دار المعارف العثمانية – الهند. تصوير دار الكتب العلمية -بيروت.

١٥. التاريخ الكبير ابن أبي خيثمة (٢٧٩هـ) تحقيق: صلاح هلل. الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ)، الفاروق الحديثة للطباعة.

١٦. تاريخ مدينة دمشق. ابن عساكر علي بن الحسن (ت ٥٧١ هـ)، المطبوع تحقيق: عمر العمروي، طبع دار الفكر-بيروت.

١٧. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل.ولي الدين العراقي (ت ٨٢٦ هـ)، المطبوع تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد-الرياض.

١٨. التخويف من النار.عبدالرحمن بن رجب(ت ٧٩٥ هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ، مكتبة دار البيان-دمشق.

١٩. تذكرة الحفاظ.محمد بن أحمد الذهبي(ت ٧٤٨ هـ)، دار إحياء التراث العلمي.

٢٠. تفسير القرآن العظيم.ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ، دار الفكر.

٢١. تقريب التهذيب.أحمد بن علي بن حجر(ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الرابعة، ١٤١٢ هـ، دار الرشيد -حلب.

٢٢. تقييد العلم. أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: يوسف العش. الطبعة الثانية (١٩٧٤م). دار إحياء السنة النبوية.

٢٣. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.يوسف بن عبد البر(ت ٤٦٣ هـ)، طبع المملكة المغربية، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٢٤. تهذيب التهذيب.أحمد بن علي بن حجر(ت ٨٥٢ هـ)، الطبعة الأولى، دار الباز-مكة.

٢٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. يوسف المزي (ت ٧٤٢ هـ)، تحقيق د. بشار عواد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة -بيروت.

٢٦. كتاب التمييز.مسلم النيسابوري (ت٢٦١هـ) تحقيق: محمد الأعظمي.ط شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة

٢٧. التوحيد لابن خزيمة.تحقيق: عبد العزيز الشهوان. الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، مكتبة الرشد-الرياض.

٢٨. الثقات.محمد بن حبان البستي(ت ٣٥٤ ه)، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ ه، مجلس دائرة المعارف– الهند.

٢٩. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.الخطيب البغدادي أحمد بن علي(ت ٤٦٣ ه)، تحقيق: محمود الطحان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ ه، مكتبة المعارف–الرياض.

٣٠. جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله: لأبي عمر ابن عبد البر النمري القرطبي. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. الطبعة الأولى (١٤١٤ه). دار ابن الجوزي – الدمام.

٣١. جامع التحصيل في أحكام المراسيل.صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الثانية (١٤٠٧ه). عالم الكتب. مكتبة النهضة الحديثة

٣٢. الجامع الصحيح.مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١ ه)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، ١٣٧٤ ه، المكتبة الإسلامية –تركيا.

٣٣. الجامع الصحيح.لبخاري.تحقيق د.مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ه، دار ابن كثير–بيروت.

٣٤. الجرح والتعديل.ابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد (ت ٣٢٧ ه) تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، الطبعة الأولى، ١٣٧١ ه، مجلس دائرة المعارف –الهند.

٣٥. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء.أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ ه)، دار أم القرى، –القاهرة.

٣٦. الدراية في تخريج أحاديث الهداية.ابن حجر، تحقيق: عبد الله الهاشمي، دار المعرفة –بيروت.

٣٧. ذكر أخبار أصبهان.أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ه)، دار الكتاب الإسلامي.

٣٨. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي. قاعدة في الجرح والتعديل –تحقيق أبي غدة، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤، مكتبة الرشد –الرياض.

٣٩. الرسالة.محمد بن إدريس الشافعي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. الطبعة الثانية (١٣٩٩ه). دار التراث .

٤٠. سؤالات أبي داود للإمام أحمد (السؤالات الحديثية). تحقيق: زياد محمد منصور. الطبعة الأولى (١٤١٤ه). مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة.

٤١. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل.دارسة وتحقيق: محمد ابن علي العمري، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ ه، الجامعة الإسلامية، المجلس العلمي، إحياء

التراث الإسلامي.

٤٢. سنن الترمذي. تحقيق: أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، دار الكتب العلمية –بيروت.

٤٣. سنن الدارقطني.علي بن عمر الدارقطني(٣٨٥ هـ)، تعليق: عبدالله هاشم يماني، دار المحاسن للطباعة–القاهرة.

٤٤. سنن الدارمي.عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي(ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق: عبدالله بن هاشم المدني، عام ١٤٠٤ هـ، الناشر حديث أكادمي–باكستان.

٤٥. سنن أبي داود.تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الباز –مكة المكرمة.

٤٦. السنن الكبرى.أحمد بن الحسين البيهقي(ت ٤٥٨ هـ)، دار المعرفة.

٤٧. سنن النسائي.أحمد بن شعيب النسائي(ت ٣٠٣ هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٤٨ هـ، دار الفكر–بيروت.

٤٨. سير أعلام النبلاء.محمد بن أحمد الذهبي(ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤط وجماعة، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة–بيروت.

٤٩. شرح الزرقاني على موطأ مالك.، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ، دار الكتب العلمية–بيروت.

٥٠. شرح السنة. البغوي (ت٥١٦ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤط، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ هـ، المكتب الإسلامي–بيروت.

٥١. شرح صحيح مسلم للنووي ط. مؤسسة قرطبة الأولى ١٤١٢هـ.

٥٢. شرح علل الترمذي. عبدالرحمن بن رجب(ت ٧٩٥ هـ)، تحقيق: همام سعيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ، مكتبة المنار–الأردن.

٥٣. شرح مشكل الآثار.أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤط، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ، مؤسسة الرسالة.

٥٤. شرح معاني الآثار. الطحاوي، تعليق: محمد زهري النجار، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، دار الكتب العلمية.

٥٥. شعب الإيمان.أحمد بن الحسين البيهقي(ت ٤٥٨ هـ)، تعليق: محمد زغلول، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ، دار الكتب العلمية–بيروت.

٥٦. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان.ترتيب: علي بن بلبان الفارسي(ت ٧٣٩ هـ)، تحقيق:

شعيب الأرناوط، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ، مؤسسة الرسالة–بيروت.

٥٧. الضعفاء الكبير.محمد بن عمرو العقيلي(ت ٣٢٣ هـ)، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى ١٤٠٤، دار الكتب العلمية –بيروت.

٥٨. الطبقات الكبرى.محمد بن سعد(ت ٢٣٠ هـ)، دار صادر، بيروت.

٥٩. القسم المتمم. تحقيق: زياد محمد منصور، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة.

٦٠. الطهور. القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، حققه: مشهور حسن،، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، مكتبة الصحابة –جدة.

٦١. العلل الواردة في الأحاديث النبوية. تأليف: علي بن عمر الدارقطني(ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق د. محفوظ السلفي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، دار طيبة– الرياض.

٦٢. العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل(رواية ابنه عبد الله بن أحمد عنه). تحقيق: وصي الله عباس. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) المكتب الإسلامي –بيروت. دار الخاني

٦٣. العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (برواية المروذي وغيره). تحقيق: وصي الله عباس. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) الدار السلفية، الهند.

٦٤. علوم الحديث.ابن الصلاح. تحقيق: نور الدين عتر.١٤٠١، ط المكتبة العلمية – بيروت.

٦٥. عمدة القاري. بدر العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث –بيروت.

٦٦. غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة.رشيد الدين يحيى بن علي العطار (٦٦٢هـ)، تحقيق: محمد خرشافيّ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، مكتبة العلوم والحكم–المدينة.

٦٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري. تأليف: عبدالرحمن بن رجب(ت ٧٩٥ هـ)، أعده ثمانية من المحققين إشراف: محمد عوض المنفوش، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ، مكتبة الغرباء الأثرية–المدينة المنورة.

٦٨. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. أحمد بن علي ابن حجر(ت ٨٥٢ هـ)، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ، دار الريان للتراث –القاهرة.

٦٩. فتح المغيث شرح ألفية الحديث. تأليف: محمد بن عبدالرحمن السخاوي(ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ، دار الإمام الطبري.

٧٠. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. محمد بن أحمد الذهبي(ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق:

عزت عطية وموسى الموشي، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ ه دار الكتب الحديثة– القاهرة.

٧١. الكامل في ضعفاء الرجال. عبدالله بن عدي (ت ٣٦٥ ه)، تحقيق: يحيى غزاوي، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٩ ه، دار الفكر–بيروت.

٧٢. الكفاية في علم الرواية. الخطيب البغدادي أحمد بن علي(ت ٤٦٣ ه)، الطبعة الأولى، ٤٠٩ ه، دار الكتب العلمية –بيروت.

٧٣. لسان العرب. محمد بن مكرم بن منظور(ت ٧١١ ه)، الطبعة الأولى، ١٤١٠ ه، دار صادر– بيروت.

٧٤. لسان الميزان.أحمد بن علي بن حجر(ت ٨٥٢ ه)، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦ ه، الطبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات –بيروت.

٧٥. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للقاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي. تحقيق: د.محمد عجاج الخطيب. الطبعة الثالثة (١٤٠٤ه). دار الفكر

٧٦. مسائل الإمام أحمد–رواية– أبي داود السجستاني.تحقيق: طارق عوض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ ه، مكتبة ابن تيمية.

٧٧. المستدرك على الصحيحين. محمد بن عبدالله الحاكم(ت ٤٠٥ ه)، دار الباز –مكة المكرمة.

٧٨. مسند أحمد بن حنبل. إشراف: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ ه، مؤسسة الرسالة.

٧٩. مسند الحميدي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب.

٨٠. مسند علي بن الجعد.عبدالله البغوي (ت ٣١٧ ه)، تحقيق: عبد الهادي بن عبد القادر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥، مكتبة الفلاح الكويت.

٨١. معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. تصوير دار الكتب العلمية – بيروت.

٨٢. المعرفة والتاريخ.يعقوب بن سفيان الفسوي(ت ٢٧٧ ه)، تحقيق د. أكرم العمري، الطبعة الأولى، ١٤١٠ ه، مكتبة الدار، –المدينة المنورة.

٨٣. مقدمة الجرح والتعديل = انظر: الجرح والتعديل.

٨٤. المقنع في علوم الحديث: لابن الملقن: تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع. الطبعة الأولى (١٤١٣ه). دار فواز

٨٥. من كلام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال.مما رواه المروذي،

والميموني، صالح بن أحمد بن حنبل، تحقيق صبحي السامرائي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ ﻫ، دار المعرفة–الرياض.

٨٦. الموطأ–رواية يحيى بن يحيى الليثي–.تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ﻫ، دار إحياء التراث العربي.

٨٧. نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد. العلائي (ت٧٦٣ﻫ) تحقيق: بدر البدر.ط دار ابن الجوزي – السعودية. الطبعة الأولى (١٤١٦ﻫ).

٨٨. النكت على كتاب ابن الصلاح.ابن حجر (ت ٨٥٢ ﻫ)، تحقيق د. ربيع مدخلي، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ ﻫ، دار الراية –الرياض.

٨٩. النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد، ط الأولى ١٤١٩ﻫ، مكتبة أضواء السلف.



فهرس الموضوعات